المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

قراءة نقدية لتقرير الحكومة السورية
"الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة 2023"

انفصال عن الواقع وتجاهل مقومات النزاع

كانون الأول / ديسمبر 2023

قائمة المحتويات

1. مقدمة 4
2. الاستعراض الحكومي 5
2.1 خلاصة الاستعراض الحكومي 5
2.1.1 المنهجية 5
2.1.2 أبرز النتائج 5
2.1.3 أبرز المعيقات 8
2.1.4 أبرز المتطلبات 8
2.2 قراءة نقدية للاستعراض الحكومي 9
3. قراءة في الأداء التنموي لسوريا في ظل النزاع 11
3.1 المحور السياسي والعلاقات الدولية 11
3.1.1 الطغيان والتشظي السياسي 11
3.1.2 بنية قوى السيطرة والهيمنة الخارجية والتبعية 14
3.1.3 سحق الفضاء العام وغياب سيادة القانون 17
3.2 محور التنمية البشرية والاجتماعية 18
3.2.1 ظروف المعيشة غير الإنسانية 18
3.2.2 النزوح القسري 20
3.2.3 تفاقم شدة الفقر 21
3.2.4 هدر الحق في الصحة 22
3.2.5 الحرمان من التعليم 22
3.2.6 تدهور رأس المال الاجتماعي 24
3.2.7 اللامساواة بين الجنسين 26
3.3 المحور الاقتصادي 27
3.3.1 التدهور الاقتصادي وحجم خسائر النزاع 27
3.3.2 العجز المالي والتجاري 28
3.3.3 التضخم وتدهور سعر الصرف 29
3.3.4 ارتفاع معدلات البطالة 30
3.4 المحور البيئي 32
3.4.1 الجفاف والحرائق 32
3.4.2 أضرار الزلزال 33
3.4.3 التغير المناخي 34
4. الخلاصة 35
المراجع 36

قائمة الجداول

الجدول (1): مواقع السيطرة على الجغرافيا السورية بحسب الجهة منذ آذار 2020 ولغاية كانون الأول 2023 12
الجدول (2): الفاعلين الرئيسيين في النزاع السوري 16

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): مؤشر حالة الديمقراطية ومكوناته خلال الفترة 2010-2022 (دليل برتلسمان) 12
الشكل (2): دليل حالة الحوكمة ومكوناته خلال الفترة 2010-2022 (دليل برتلسمان)..... 13
الشكل (3): آليات تشكل اقتصاد النزاع 15
الشكل (4): مؤشرات سيادة القانون في النظم القضائية في سوريا 17
الشكل (5): مكونات مؤشر الظروف المعيشية في سوريا خلال العامين 2020 و 2021..... 18
الشكل (6): عدد السكان داخل سوريا بما فيهم النازحين 2010-2022..... 20
الشكل (7): معدل وفجوة الفقر في سوريا خلال عام 2022..... 21
الشكل (8): نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي في سوريا بحسب المحافظة خلال عام 2022..... 23
الشكل (9): دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته في سوريا خلال عامي 2020 و 2021..... 24
الشكل (10): النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2011-2021)..... 27
الشكل (11): الموازنة العامة للدولة وفجوة الصادرات والواردات للفترة (2010-2021) 28
الشكل (12): تطور معدل التضخم في سوريا خلال الفترة (2020-2022)..... 29
الشكل (13): تطور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة (2019-2022)..... 30
الشكل (14): معدل البطالة في سوريا خلال الفترة (2010-2022)..... 31
الشكل (15): خسائر مخزون رأس المال المقدرة في المحافظات التي تعرضت للزلزال في سوريا..... 34

شكـر

يعرب المركز السوري لبحوث السياسات عن امتنانه الكبير إلى كل الجهات الداعمة وبالأخص شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالإضافة لجميع المشاركين في منتدى الحوار التنموي الذي تم عقده يومي الثالث والعشرون والسادس والعشرون من حزيران / يونيو 2023 حول التقييم المستقل لأداء أهداف التنمية المستدامة في سوريا. وشارك في المنتدى 28 منظمة وخبير، ونخص بالشكر منظمة مساواة، ومكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة، وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ومبادرة الانتقال الأخضر، وجمعية الاقتصاديين الكرد في سوريا، الذين شاركوا ملاحظاتهم حول هذا التقرير.

حقوق النشر 2023 © محفوظة للمركز السوري لبحوث السياسات

كانون الأول / ديسمبر 2023

1. مقدمة

تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لعام 2015، منذ حينه تقوم هذه الدول بتقييم ومراجعة ما حققته من أهداف من خلال إشراك المعنيين، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. تلخص التقارير الوطنية جهود الدولة وسياساتها ومبادراتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتسلط الضوء على الإنجازات والتحديات وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة. وغالباً ما تتضمن تقارير المراجعة الوطنية الطوعية بيانات ودراسات وأمثلة للمشاريع أو السياسات المنفذة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

قامت الحكومة السورية بتقديم التقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة في عام 2020،[1] وشاركت في العرض التقديمي الذي جرى في المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF). كما شارك المجتمع المدني بتقرير "ظل" للرد على التقرير الحكومي آنذاك. مثله، قامت الحكومة السورية هذا العام، 2023، بإنجاز التقرير الطوعي الثاني ونشره مع رسائله على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، إلا أنها سحبت مشاركتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2023.

قام المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والعديد من منظمات المجتمع المدني السوري بالتحضير لتقرير بديل مستقل حول مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سوريا في ظل النزاع القائم. بناءً عليه تم عقد منتدى حوار تنموي حول أهداف التنمية المستدامة (جلستين)، ومناقشة أبرز ما جاء في التقرير الحكومي لعام 2023، والمواضيع التي ينبغي التركيز عليها في التقرير البديل. وبناء عليه تم إعداد هذا التقرير ليقدم قراءة للحالة التنموية في سوريا.

يستعرض التقرير في الصفحات الآتية ملخصاً لتقرير الحكومة السورية ويقدم أهم الاختلالات المنهجية في هذا التقرير، إضافة إلى تقديم ملخص تحليلي للأداء التنموي لسوريا في ظل النزاع لعام 2023.

[1] United Nations. (2020). UN-High-Level Political Forum (HLPF)-Syrian Arab Republic- Voluntary National Review 2020.

2. الاستعراض الحكومي

2.1 خلاصة الاستعراض الحكومي[2]

2.1.1 المنهجية

بحسب ما جاء في الاستعراض الحكومي، شكل إطلاق التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة نقطة الأساس في صياغة الاستعراضين الحكوميين الأول (2020) والثاني (2023)، فمنذ ذلك التاريخ عملت "اللجنة الوطنية" المكلفة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة على مواصلة تقييم التغيُّر في مجال أهداف ومقاصد التنمية المستدامة بمؤشراتها المختلفة. وبحسب الحكومة السورية تم إعداد التقرير من قبل لجان تضم في عضويتها المؤسسات الحكومية وممثلي المجتمع الأهلي والأكاديميين والقطاع الخاص. وتم ذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

2.1.2 أبرز النتائج

وصف الاستعراض الحكومي مجموعة من المؤشرات حول أداء أهداف التنمية المستدامة في سوريا، وربط كل مؤشر مع هدف من الأهداف الـ 17. وقسّم الأهداف إلى ثلاث فئات رئيسية: 1) الأهداف التي يمكن تحقيقها بحلول عام 2030 وهما الهدفان الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والرابع (التعليم الجيد)، 2) الأهداف التي يمكن تحقيق بعض مقاصدها بحلول عام 2030، وهي الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، 3) الأهداف التي لا يمكن تحقيقها بحلول عام 2030، وهي بقية الأهداف.

فيما يلي أهم المؤشرات الواردة في الاستعراض الحكومي:

1) مؤشرات الأهداف التي يمكن تحقيقها بحلول 2023

يشير الاستعراض الحكومي إلى إمكانية تحقيق الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف الرابع (التعليم الجيد) بحلول عام 2030. وبحسب الاستعراض، حصل ارتفاع في معدل وفيات الأمهات على مستوى سوريا من 52 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 2010 إلى 60.4 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 2022. وارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع من 17.9 بالألف عام 2010 إلى 18.3 بالألف عام 2021. وانخفضت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر المحصنين ضد الأمراض التي لها لقاحات من 99 بالمئة في عام 2010 إلى 70 بالمئة في عام 2021.

كما وصل معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي إلى حوالي 68 بالمئة في عام 2022 علماً أنه كان بحدود 97 بالمئة في عام 2010. وشهد معدل إكمال الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي تراجعاً من 100 بالمئة عام 2010 إلى 78 بالمئة عام 2021، وانخفضت نسبة الأمية بين الذكور من 8.6 بالمئة عام 2010 إلى 3.29 بالمئة عام 2021، وبين الإناث من 22.6 بالمئة عام 2010 إلى 8.66 بالمئة عام 2021.

[2] تستعرض هذه الفقرة أهم النتائج الواردة في "الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة 2023" الصادر عن الحكومة السورية كما هي، ولا يتبنى التقرير البديل هذه النتائج.

2) مؤشرات الأهداف التي يمكن تحقيق بعض مقاصدها بحلول 2023

أشار الاستعراض الحكومي إلى إمكانية تحقيق بعض مقاصد الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية).

وبحسب ما جاء فيه، تعمقت ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في سوريا خلال سنوات النزاع، فارتفعت نسبة الأسر المعرَّضة لانعدام الأمن الغذائي إلى 40.4 بالمئة من إجمالي الأسر في عام 2022، وبلغت نسبة الأسر متوسطة انعدام الأمن الغذائي 46.3 بالمئة، لتشكل بذلك الأسر الآمنة غذائياً ما يقارب 13 بالمئة فقط من إجمالي الأسر السورية. وانخفضت نسبة المساحة المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة في سوريا من 5.53 بالمئة في عام 2010 إلى 4.68 بالمئة عام 2021. وبلغ وسطي التضخم السنوي لأسعار الأغذية 44 بالمئة خلال الفترة (2010–2021).

وانخفضت نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة آمنة في المناطق الحضرية من 50 بالمئة عام 2010 إلى 41 بالمئة عام 2022، كما انخفضت هذه النسبة للمياه الصناعية من 79 بالمئة عام 2010 إلى 50 بالمئة عام 2022. وارتفع الإجهاد المائي من 100 بالمئة عام 2010 إلى ما يقارب 109 بالمئة عام 2022.

وبقيت نسبة مشاركة المرأة السياسية ثابتة تقريباً طيلة الفترة (2010–2022)، حيث بقيت نسبة النساء في مجلس الشعب عند حدود 12 بالمئة. وحافظت نسبة النساء في المناصب الإدارية في القطاع الحكومي على ثباتها خلال الفترة نفسها وظلت بحدود 42 بالمئة. فيما ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية من 2.6 بالمئة عام 2010 إلى 12.5 بالمئة عام 2022.

وارتفعت نسبة حالات الزواج المبكر والقسري بين الإناث، وازدادت حالات الاتجار بالنساء والاعتداء والاستغلال الجنسي من 331 حالة عام 2010 إلى 826 حالة عام 2022.

3) مؤشرات الأهداف التي لا يمكن تحقيقها بحلول 2023

أشار الاستعراض الحكومي إلى عدم القدرة على تحقيق 12 من أصل 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2030. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات المرتبطة بهذه الأهداف كما وردت في الاستعراض:

- **النمو الاقتصادي والعمل اللائق والتمويل:** بلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي -6.8 بالمئة خلال الفترة (2010–2021). وارتفع معدل البطالة العام من 8.6 بالمئة عام 2010 إلى 48.3 بالمئة عام 2015 ثم تراجع لحدود 21.85 بالمئة عام 2021. وبلغت نسبة عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة 6.88 بالمئة عام 2021.

  وانخفض إجمالي الإيرادات الحكومية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22 بالمئة عام 2010 إلى 13 بالمئة عام 2021، وانخفضت الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 10 بالمئة عام 2010 إلى 7 بالمئة عام 2021. وبالمقابل انخفضت نسبة الموازنة الممولة من الإيرادات الفعلية من 91 بالمئة عام 2010 إلى حدود 45 بالمئة عام 2021. وبعد أن كانت الضرائب المحلية تمول ما يقارب 42 بالمئة من الموازنة العامة للدولة تراجعت هذه النسبة إلى حوالي 24 بالمئة في عام 2021. وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2 بالمئة عام 2010 إلى 0 بالمئة خلال عامي 2020 و 2021.

- **البنى التحتية والمدن والمجتمعات المستدامة:** انخفضت نسبة الطلب المُلبّى من الطلب الإجمالي على الكهرباء من 99 بالمئة عام 2010 إلى 32 بالمئة في عام 2022. وانخفض عدد الركاب الإجمالي المنقولين (براً وجواً) من 8.6 مليون راكب عام 2010 إلى 1.4 مليون راكب عام 2022. وانخفضت كمية البضائع الإجمالي المنقولة من 48.5 مليون طن عام 2010 إلى 7.1 مليون طن عام 2022. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة من 15 بالمئة عام 2010 إلى 11 بالمئة في الفترة (2019-2021)، كما انخفضت نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة من 27.3 بالمئة عام 2010 إلى 25.6 بالمئة في عام 2022.
- **الفقر واللا مساواة:** ارتفع معدل الفقر الشديد من 8.5 بالمئة من إجمالي السكان عام 2010 إلى 55 بالمئة في عام 2021. وتراجع الإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 22.8 بالمئة عام 2010 إلى 14 بالمئة في عام 2022. وتدهورت حصة العمل من الناتج الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج من 30 بالمئة عام 2010 إلى 14.9 بالمئة عام 2021.
- **المؤشرات البيئية:** زادت مساحة الأراضي المتدهورة إلى حوالي 23.8 بالمئة من مجموع اليابسة في سوريا في عام 2019، علماً أن نسبتها كانت بحدود 12 بالمئة في عام 2015. فيما لم تشكل مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة أكثر من 2.9 بالمئة خلال الفترة (2010-2022). وارتفع مؤشر القائمة الحمراء لعدد الأنواع المهددة بالانقراض من الكائنات الحية البرية النباتية والحيوانية من 60 نوع عام 2010 إلى 369 نوع عام 2022.
- **مؤشرات الأمن والمؤسسات:** ارتفع عدد ضحايا القتل العمد في سوريا من 213 حالة عام 2010 إلى 443 حالة عام 2022، علماً أنه وصل إلى ذروته في عام 2013 (3096 حالة)، وزادت حالات الإصابة الناجمة عن العنف البدني من 164 حالة عام 2010 إلى 189 حالة عام 2022. كما زاد عدد ضحايا الاتجار بالبشر من 116 حالة في عام 2010 إلى 451 حالة في عام 2022. وزادت حالات الاعتداء الجنسي للشباب والشابات تحت سن الـ 18 من 16 حالة عام 2010 إلى 39 حالة عام 2022. وبلغ عدد المطلوبين الذين استفادوا من آلية رسمية أو غير رسمية لتسوية أوضاعهم 201056 شخصاً في عام 2021، و 101578 شخصاً في عام 2022، مقارنةً بـ 1446 شخصاً في عام 2010.

2.1.3 أبرز المعيقات

أرجع الاستعراض الحكومي أسباب عدم القدرة على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2030 لمجموعة من العوامل، أبرزها: "العقوبات المفروضة على سوريا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي تستهدف استقرار الاقتصاد السوري وفاعلية مؤسساته، واستمرار بعض الدول بسياساتها غير المشروعة القائمة على العدوان ودعم الإرهاب والاستثمار فيه لخدمة مصالحها، واحتلالها أجزاء من المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية من سوريا ونهب ثرواتها. واستمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري واعتداءاتها المتكررة على الأراضي السورية الذي يهدد ويزعزع استقرار المنطقة. واستمرار وجود مناطق خارج سيطرة الدولة الأمر الذي يعوق العملية التنموية في تلك المناطق، ويعوق وصول المساعدات الإنسانية إليها. فضلاً عن سرقة موارد الطاقة السورية من قبل القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية والميليشيات المتحالفة معها، مما أثر في الإمكانات الوطنية وتوظيفها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة".

ومن جانب آخر، أشار الاستعراض الحكومي إلى التحديات الاقتصادية والتمويلية التي حالت دون القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأبرزها "تراجع المساعدات الإنمائية الدولية الرسمية لسوريا، والاقتصار على المساعدات الإغاثية الطارئة التي تفتقر لطابع الاستدامة. ومنع سوريا من الاستفادة من أموالها المُجمدة في الخارج بفعل العقوبات. وضعف النشاط الاقتصادي الإنتاجي نتيجة خروج قسم كبير من المنشآت والبنى التحتية خارج الدورة الاقتصادية. ونقص الموارد المالية اللازمة لإعادة إعمار البنى التحتية والمساكن، وتنشيط الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي. بالإضافة للتقلبات الحادة في سعر صرف العملة الوطنية الناتجة عن تراجع مصادر القطع الأجنبي في الاقتصاد. ونقص مصادر الطاقات التقليدية الداعمة للنمو الاقتصادي وضعف منظومة الطاقات الأخرى".

كما أشار الاستعراض إلى المعيقات المرتبطة بالبيئة؛ "كازدياد حدة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي أثرت سلباً على قطاع الزراعة والغطاء النباتي، وضعف الإمكانات المالية ونقص مستلزمات التكيُّف مع التغيرات المناخية".

2.1.4 أبرز المتطلبات

لدعم سوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، طالب الاستعراض الحكومي "بالوقف الفوري للعقوبات المفروضة على سوريا، وإنهاء الاحتلال بكافة أشكاله، وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها ومكافحة الإرهاب، ووقف نهب واستنزاف الموارد والثروات الوطنية، وإلغاء تعليق عضوية سوريا في بعض المنظمات الدولية، وتقديم الدعم الدولي لخطط التنمية في سوريا، من خلال التمويل الكافي وغير المشروط، بالإضافة لدعم مشاركة سوريا في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية بشكل عادل ومنصف، وتفعيل دور المؤسسات الدولية في دعم الأولويات الوطنية للدول الأعضاء، وتيسير تقديم المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية للتمويل الطارئ والدعم للدول الأعضاء التي تواجه كوارث طبيعية دون إبطاء أو تسييس".

2.2 قراءة نقدية للاستعراض الحكومي

يعد استخدام منهجية أهداف التنمية المستدامة لقياس وتشخيص التدهور المرتبط بالنزاع أداة قاصرة بسبب تركيز هذه المنهجية على المؤشرات الكمية دون تشخيص الديناميكيات والسياسات التي تحقق أو تعيق الأهداف. كما أنها تحيّد العديد من الجوانب الهيكلية في التحليل مثل قضايا الاستبداد السياسي والاستخدام المُمنهج للعنف وعلاقات الهيمنة والاستغلال الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى تغييب الجوانب الاجتماعية والثقافية كالقيم والشبكات الاجتماعية. كما أنها تفتقر لآليات تفرض إلزامية التنفيذ ومساءلة الحكومات والفاعلين الرئيسيين.

يأتي الاستعراض الحكومي منفصلاً عن الواقع إلى حدٍّ بعيد. فمن حيث مخرجات التنمية، يَفترض أنه سيحقق أهداف الصحة والتعليم بحلول عام 2030، ويُركز على بعض الاختلالات التنموية ويتجاهل أن البلاد تعاني من الانهيار التنموي في مختلف المجالات نتيجة النزاع المستمر؛ فالسلطة السياسية مُتشظية بين أربع مناطق سيطرة (الحكومة السورية، الإدارة الذاتية، الحكومة المؤقتة، وحكومة الإنقاذ)، مع غياب لسلطة القانون، وفقدان السيادة والاستقرار، وهيمنة القوى العسكرية والأمنية، وغياب الأمن والحماية للمواطنين، والحرمان من الخدمات العامة الأساسية، وهدر الموارد، مما يشكل حالة نموذجية لفشل الدولة. وتمارس العديد من القوى الإقليمية والدولية (روسيا وأمريكا، إيران وتركيا وآخرون) هيمنتها على السلطات السياسية والعسكرية والمؤسسات العامة والموارد الاقتصادية عبر المناطق المختلفة. وخلال النزاع تدهورت مؤشرات التنمية البشرية حيث خسرت البلاد مئات آلاف الضحايا من العسكريين والمدنيين، وملايين الجرحى والمعاقين، وما يزال حوالي نصف السكان بين نازح ولاجئ. كما عانى الملايين من الحصار لسنوات، والاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. وعانت النساء بشكل خاص من العنف والتهجير والإقصاء على نطاق واسع. وتعرضت البنية التحتية للتدمير بما فيها المساكن والمدارس والمشافي ومحطات الطاقة وغيرها، وترافق ذلك مع النهب والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة. وانهارت مؤشرات الصحة العامة من حيث معدلات الوفيات والمراضة بما فيها الأمراض المعدية وغير المعدية. كما خسر حوالي نصف الأطفال فرصهم في التعليم مع تدهور الوصول والجودة ،وسيطرة اقتصاديات النزاع في ظل تراجع الاقتصاد المنتج حيث انتشر التهريب والسلب والإتاوات والاحتكار والاتجار بالبشر والمخدرات وتمحور الاقتصاد حول العسكرة والمساعدات الإنسانية، وتعاظمت التفاوتات بين السوريين وانتشر الفقر الشديد والحرمان من الأمن الغذائي. أما اجتماعياً، فقد توسع دور المجتمع المدني من خلال المبادرات والتدخلات المستندة إلى التضامن، إلا أن العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة تعرضت إلى انقسامات حادة نتيجة النزاع وانتشار خطابات الكراهية والعداء والتطرف. أما بيئياً فقد تعرضت الموارد الطبيعية إلى دمار هائل وانتشر التلوث على نطاق واسع وتعرضت الأنواع الحيوية إلى أضرار بالغة.

أما من ناحية الفاعلين والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووظائفها ودورها في النزاع، فيُلاحظ تجاهل الاستعراض الحكومي أبعاد النزاع وأدوار الحكومة السورية والقوى غير الدولاتية والقوى المدنية فيه. إنما يعزو أسباب الانهيار إلى عوامل خارجية ترتبط بالعقوبات أو القوى الخارجية المناهضة له. لقد حولت السلطة السياسية في سوريا الدولة إلى أداة للقمع والترهيب واستباحة كافة الحقوق بما فيه الحق في الحياة والحماية والعيش الكريم. حيث اعتمدت سياسة العنف العسكري في قمع المظاهرات السلمية في 2011 المطالبة بالحريات والتغيير السياسي وأغلقت أي أفق للحل السياسي وأصرت على فرض السلطة بالقوة. واستخدمت السلطة الجيش والقوى الأمنية والميلشيات في قتل وجرح وتعذيب وإخفاء السوريين في مختلف المناطق، كما انتهجت سياسات العقاب

الجماعي من خلال الحصار والحرمان من الوصول للغذاء والخدمات أو عبر القصف والتدمير لمدن وقرى مسببة انتهاكات غير مسبوقة لحقوق الإنسان.

وقامت السلطة بتسخير المؤسسات العامة لصالح السلطة السياسية بما في ذلك مؤسسة الجيش والمؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، وترتب على ذلك تمييز ممنهج الوصول لهذه الخدمات. وقامت بتحويل الموارد العامة لخدمة العمليات العسكرية و/أو نخبة النزاع.

كما انتهجت سياسات تحريض وحشد لتعميق الشروخ المجتمعية على أساس هوياتي أو مناطقي مما أدى إلى تدهور في النسيج المجتمعي والقيم المشتركة. ورسخت السلطة مقومات اقتصاديات النزاع من خلال استحواذ نخبة النزاع على الفرص والموارد الاقتصادية، وتعميم سياسات النهب والإتاوات والتهريب وتقديم الحوافز للعمل في المجال العسكري بما في ذلك الميليشيات المسلحة. كما فرَّطت بجزء من السيادة والموارد الاقتصادية لصالح القوى الأجنبية الداعمة للسلطة في النزاع الدموي وخاصة لصالح روسيا وإيران. وعليه يتجاهل التقرير الدور المحوري للسلطة السورية في إطلاق النزاع وإذكائه. من جهة أخرى لم يحلل التقرير سياسات واستراتيجيات القوى غير الدولاتية والتي مارست بدورها انتهاكات وتبنَّت استراتيجيات خاصة بعد التحول للنزاع العسكري، حيث استهدفت المدنيين والبنى التحتية وبنت السلطة حول القوة العسكرية والدعم الخارجي بشكل رئيسي، كما ساهمت في تفكيك العلاقات الاجتماعية وتبني اقتصاديات النزاع والاتكال على المساعدات.

لم يطرح التقرير بديلاً سياسياً نحو المشاركة في السلطة أو تغييراً في دور الأجهزة الأمنية والعسكرية أو مساءلة مرتكبي الانتهاكات والجرائم، وتجاهل مسار العملية السياسية وقرارات مجلس الأمن ومنها القرار رقم 2254 لعام 2015 الخاص بالتسوية السياسية، والقرار رقم 1325 لعام 2000 الخاص بالنساء والسلام والأمن، والقرار رقم 2250 لعام 2015 الخاص بالشباب والسلام والأمن.

ومن ناحية تقنية يُقدم الاستعراض أدلة تنموية مشوهة، حيث لا تغطي بمعظمها كامل الجغرافية السورية. أو استند إلى إحصائيات تعاني من عيوب خطيرة في تصميم وتنفيذ المسوح لتُظهر مثلاً تراجع في مستويات الأميّة أو عودة معدلات وفيات الأطفال لمستويات ما قبل النزاع. أو اعتماد مؤشرات مضللة مثل مؤشر القتل العمد الذي يتجاهل القتل المنهجي الذي ارتكبته السلطة خارج إطار القانون. ويعود ذلك لتدهور في شمول البيانات لكامل سوريا وتدهور وظيفة الإحصاء الرسمي خلال فترة النزاع، بالإضافة إلى تعمُّد تجاهل أو تشويه بعض المؤشرات والأدلة.

إن الاستمرار بالسياسات الحالية لا يؤكد استحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب، بل يُعزز مقومات النزاع والانهيار ويقود إلى مسار عكسي للتنمية.

وفيما يلي يقدم هذا التقرير قراءة بديلة لأداء بعض أهداف التنمية المستدامة في عام 2023:

3. قراءة في الأداء التنموي لسوريا في ظل النزاع

3.1 المحور السياسي والعلاقات الدولية

(مرتبط بالهدف 16)

3.1.1 الطغيان والتشظي السياسي

مَثّلَ الحراك المجتمعي في عام 2011 انتفاضة في وجه التغول السياسي الذي تمثل في "الاختناق المؤسساتي" والفشل الحوكمي واللامساواة والتهميش. تبنى النظام السياسي استراتيجية عسكرية أمنية لسحق الحراك باستخدام العنف المسلح والعقوبات الجماعية وتسييس الهويات، مما أدى إلى نشوء حالة غير مسبوقة من الطغيان السياسي والظلم والانتهاكات الفادحة للحقوق والحريات. وكان لتدخل القوى الإقليمية والدولية دوراً مركزياً في عسكرة الحراك وتعميق الشروخ المجتمعية والتبعية للقوى الخارجية. وقد نجحت القوى العسكرية والأمنية في تمزيق رأس المال الاجتماعي مما أدى إلى انقسامات خطيرة في بنية المجتمع السوري.

خلَّف الأثر التراكمي لاستمرار الانتهاكات على مدى 12 عاماً أوضاعاً كارثية لحالة حقوق الإنسان في سوريا، وعلى الرغم من تراجع وتيرة بعض هذه الانتهاكات في عام 2022 إلا أنَّ الكثير من أنماط الانتهاكات ما زالت مستمرة، من قتل، اعتقال تعسفي وإخفاء قسري، وتهجير، وتعذيب، ونهب أراضي وممتلكات، وفلتان أمني وغيرها. وبسبب هذه الانتهاكات التي تهدد جوهر حقوق وكرامة الإنسان، وعدم وجود أي أفق لإيقافها أو محاسبة المتورطين فيها، يحاول المئات من السوريين الفرار من أرضهم، وبيع ممتلكاتهم، وطلب اللجوء حول العالم. وفي هذا الإطار رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ عام 2011. وفي مقدمتها، مقتل 230224 مدنياً، بينهم 22998 طفلاً، و 11981 سيدة (أنثى بالغة)، و 15272 ضحية بسبب التعذيب، و 154817 حالة اعتقال / احتجاز تعسفي، إضافة إلى قرابة 14 مليون مُشرَّد قسرياً.[3] وبرغم الهدوء النسبي للنزاع خلال السنوات الأخيرة، بلغ عدد قتلى العنف 2328 مدنياً خلال عامي 2021 و 2022 وعدد ضحايا التعذيب 237 شخصاً، بالإضافة لـ 4439 حالة اعتقال.[4]

كما انهارت حُرية التعبير والشفافية وأصبحت سوريا إحدى أخطر دول العالم إذ غدا ثمن التعبير عن الرأي حياة الأفراد، وقد بلغ مؤشر التعبير والمحاسبة 0.97 في العام 2021 وهو من أخفض القيم على مستوى العالم والذي يتراوح بين 1 و 10، وتحوَّل الفساد الكبير إلى نهب مُنظم للثروات العامة والخاصة مع انهيار سلطة القانون واستباحة الحقوق، وبلغ مؤشر التحكم بالفساد 0.48 حسب مؤشرات الحوكمة العالمية.[5] (World Bank, 2022)

[3] الشبكة السورية لحقوق الإنسان. (2023). في الذكرى الثانية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي: الانتقال السياسي الديمقراطي المطلب الأساسي للحراك الشعبي منذ 12 عاماً.

[4] الشبكة السورية لحقوق الإنسان. (2023). التقرير السنوي: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2022.

[5] البنك الدولي. (2022). مؤشرات الحوكمة العالمية.

الشكل (1): مؤشر حالة الديمقراطية ومكوناته خلال الفترة 2010-2022 (دليل برتلسمان)

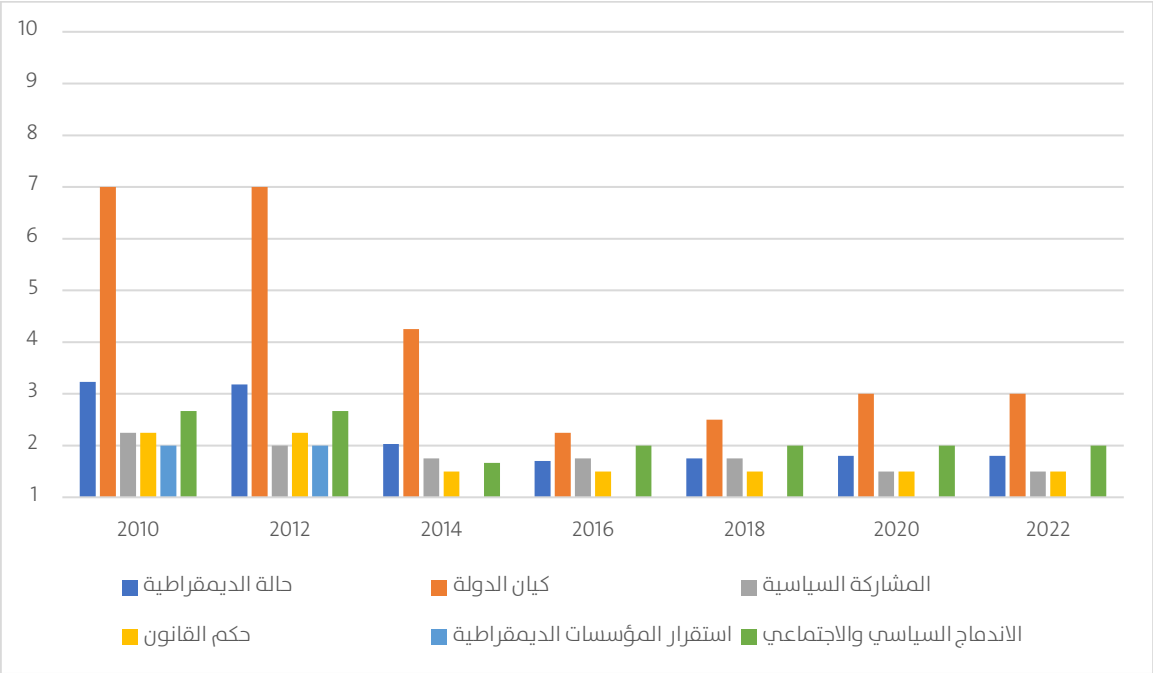

المصدر: مؤسسة برتلسمان (BTI) 2022.

تعاني سوريا اليوم من التشظي السياسي حيث لا يوجد حكومة مركزية قادرة على إدارة البلاد، في ظل نشوء قوى عسكرية وسياسية جديدة فرضت نفسها كسلطات أمر واقع (الجدول 1)، وفي ظل هيمنة قوى خارجية دولية وإقليمية على مفاصل صنع القرار في مؤسسات كافة القوى الحاكمة، إضافة لتوغل القوى الأمنية والعسكرية والأحزاب العصبوية في عمل هذه المؤسسات، مما جعل مؤشر حالة الديمقراطية ومكوناته (برتلسمان، 2022) [6] في وضع سيئ، انعكس في تراجع مؤشراته مثل الاندماج السياسي والاجتماعي والمشاركة السياسية وأظهر تصدع العقد الاجتماعي وتشظي كيان الدولة (الشكل 1). وساهم الاستبداد والقمع السياسي الممارس لعقود، في ظل واقع التشظي الحالي وممارسات تسييس الهوية المتجذرة فيه، في تفكيك المساحات اللازمة للمواطنين السوريين لبناء توافقات اجتماعية حول مشروع سياسي مجتمعي قادر على وضع رؤية وطنية واضحة تقود البلاد نحو واقع أفضل. وبالتالي، تعثر واقع الاستقرار السياسي في البلاد ككل، رغم تراجع حدة العمليات العسكرية.

الجدول (1): مواقع السيطرة على الجغرافيا السورية بحسب الجهة منذ آذار 2020 ولغاية كانون الأول 2023

جهة السيطرة	منطقة السيطرة
الحكومة السورية	محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا والقنيطرة والسويداء وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس، وجزء من الحسكة، وجزء من دير الزور، وجزء من حلب.
الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ	محافظة إدلب، وشمال حلب، وتل أبيض ورأس العين في الرقة والحسكة.
الإدارة الذاتية	أجزاء واسعة من الحسكة والرقة ودير الزور، وجزء من محافظة حلب.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2023.

[6] تتراوح قيمة المؤشر بين 1 (القيمة الأدنى) و 10 (القيمة الأعلى)

انعكس التشظي والطغيان السياسي على دور المؤسسات العامة حيث أصبحت أداة للعقوبات الجماعية والنهب وفرض الهيمنة على حساب المواطنين، وتدهورت الموارد البشرية والمادية، وتغوّلَ الفساد والمحسوبيات أكثر مما كان عليه قبل الحراك، وانتشر التمييز المُمنهج القائم في كثير من الحالات على الانتماءات السياسية والأيديولوجية، والقومية والطائفية، والانقسامات الاقتصادية والاجتماعية مع منح امتيازات للمُقربين من السلطات. وغاب المشروع الديمقراطي والتنموي عن أدبيات وممارسات القوى المسيطرة، وقامت بتشكيل أخطر موروثات النزاع المتمثلة في أنظمة سياسية تحتكر السلطة بالقوة والعنف والدعم الخارجي وتُرسّخ استباحة وهدر المقومات البشرية والاجتماعية والثقافية والمادية.

الشكل (2): دليل حالة الحوكمة ومكوناته خلال الفترة 2010-2022 (دليل برتلسمان)

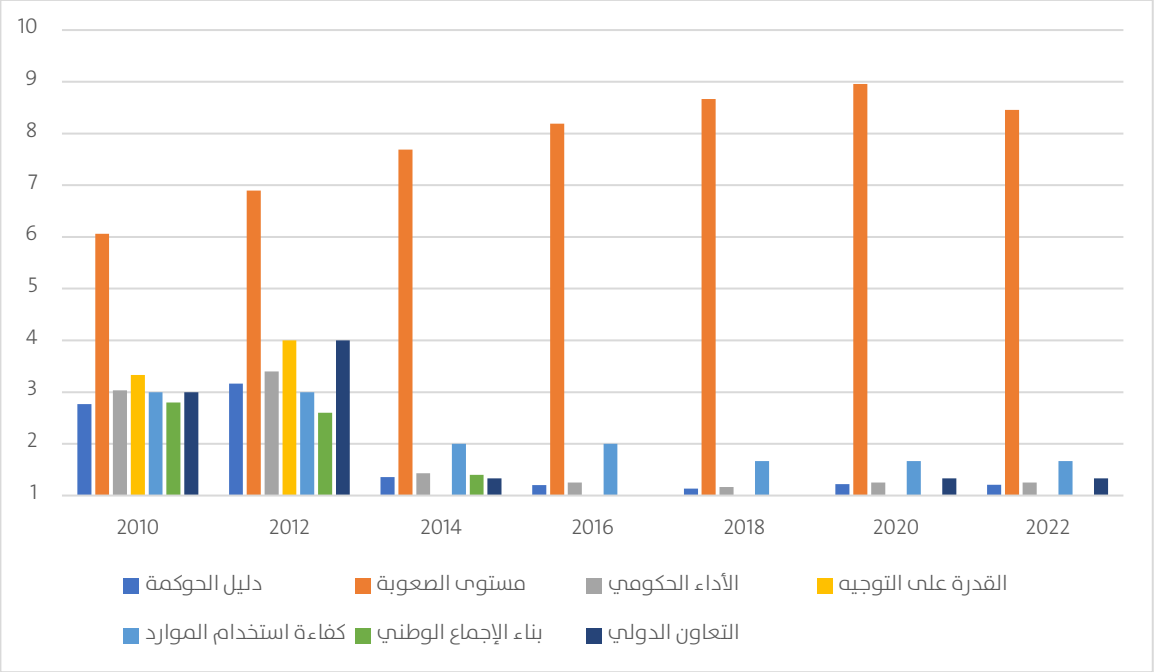

المصدر: مؤسسة برتلسمان (BTI) 2022.

يشير دليل الحوكمة ومؤشراته (برتلسمان، 2022)[7] إلى تلاشي الإجماع الوطني وغياب الاتفاق على الأهداف العامة وعجز المؤسسات القائمة بإدارة النزاعات وإيجاد الحلول، وتضييق المساحة لمشاركة المجتمع المدني ،مما يضع سوريا في المواقع الأخيرة من حيث ترتيب الدليل مقارنة بدول العالم (انظر الشكل 2).

[7] تتراوح قيمة المؤشر بين الواحد (القيمة الأدنى) و 10 (القيمة الأعلى)

3.1.2 بنية قوى السيطرة والهيمنة الخارجية والتبعية

تحولت السلطة السياسية الرسمية في سوريا إلى قوة قمع وتدمير، وكان لها الدور الأكبر في إطلاق النزاع وتسعيره وهدر مقومات التنمية وقيامها بانتهاكات غير مسبوقة. فقد سخر النظام الموارد الوطنية لدعم استراتيجية عسكرة النزاع وإخضاع السكان، وتحولت الإمكانيات المحلية ولاحقاً الخارجية لهدر التنمية وانتهاك الحقوق، وكان مسؤولاً عن قتل وجرح مئات الآلاف ومارس التعذيب والخطف وتسييس الهوية على أساس المناطق والانتماء السياسي والخلفية الثقافية، وطبَّق سياسات الحصار والإفقار والتهجير القسري والانتهاكات الجسيمة بحق النساء والأطفال.[8]

استمرت القوى المسيطرة بترسيخ مقومات اقتصاديات النزاع في السنوات الأخيرة، على الرغم من تراجع العمليات العسكرية المباشرة، من خلال تشويه المؤسسات العامة وتحويل الموارد البشرية والمادية لصالح نخب النزاع. وتَبَلْوَرَ ذلك في غياب سلطة القانون، واستحواذ القوى العسكرية والأمنية على الجزء الأكبر من الموارد، وانتهاج سياسات التدمير والنهب والاستيلاء، أو الاستحواذ على الفرص وتوسع الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية، واستغلال المساعدات الإنسانية. تأتي هذه السياسات المتمركزة حول النزاع في ظل اقتصاد يعاني من التدمير الممنهج للمقومات المادية والموارد الطبيعية خلال سنوات الحرب الذي ترافق مع خسائر غير مسبوقة لرأس المال البشري عبر القتل والتعذيب والتهجير والحصار، والاستغلال والتمييز والعمل في ظروف تشغيل غير إنسانية. لقد سعت قوى النزاع لتحويل الاقتصاد إلى أداة للهيمنة وإرضاخ المجتمع واستدامة النزاع. وساهم تشويه النظام الاقتصادي في نقل أعباء الحرب إلى المواطنين وصغار المستثمرين، وتقديم الفرص المتاحة لنخبة النزاع والقوى الأجنبية المهيمنة، مما رسخ فقدان الثقة بين المجتمع والمؤسسات العامة. وتعمّقت العلاقات العضوية بين الفاعلين السياسيين والنخبة الجديدة من القطاع الخاص، وحولت الثروة –التي نجت من التدمير– إلى مصلحتها الخاصة، من خلال إعادة توزيع قسري غير مسبوق لمخزون رأس المال المادي وغير المادي. لذلك حدث تفاوت كبير بين الفاعلين السياسيين والنخبة الجديدة من جهة، والقطاع الخاص المتوسط والصغير، والمشتغلين، والعاطلين عن العمل، والنازحين، والفقراء، من جهة أخرى.

يظهر الشكل (3) آليات تشكل اقتصاد النزاع من خلال ثلاثة عوامل رئيسية تمثلت في: أولاً، فشل المؤسسات العسكرية والسياسية في الوصول إلى حل سياسي أو إلى وقف الحرب؛ ثانياً، العامل الخارجي الذي تمثَّل بفرض العقوبات الاقتصادية وتبعية الأطراف المتنازعة وتمويل النزاع الذي ساهم في تصاعد العنف والتخريب والاقتصاد المرتبط بالعنف، وأخيراً السياسات الرسمية وغير الرسمية التي انتهجتها القوى المسيطرة في مناطق نفوذها والتي ساهمت في تردي الأوضاع المعيشية وازدياد مستويات الفقر والحرمان. هذا كله أعاد هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقوم بخدمة اقتصاديات النزاع.

[8] المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسييس الهويات في سوريا.

الشكل (3): آليات تشكل اقتصاد النزاع

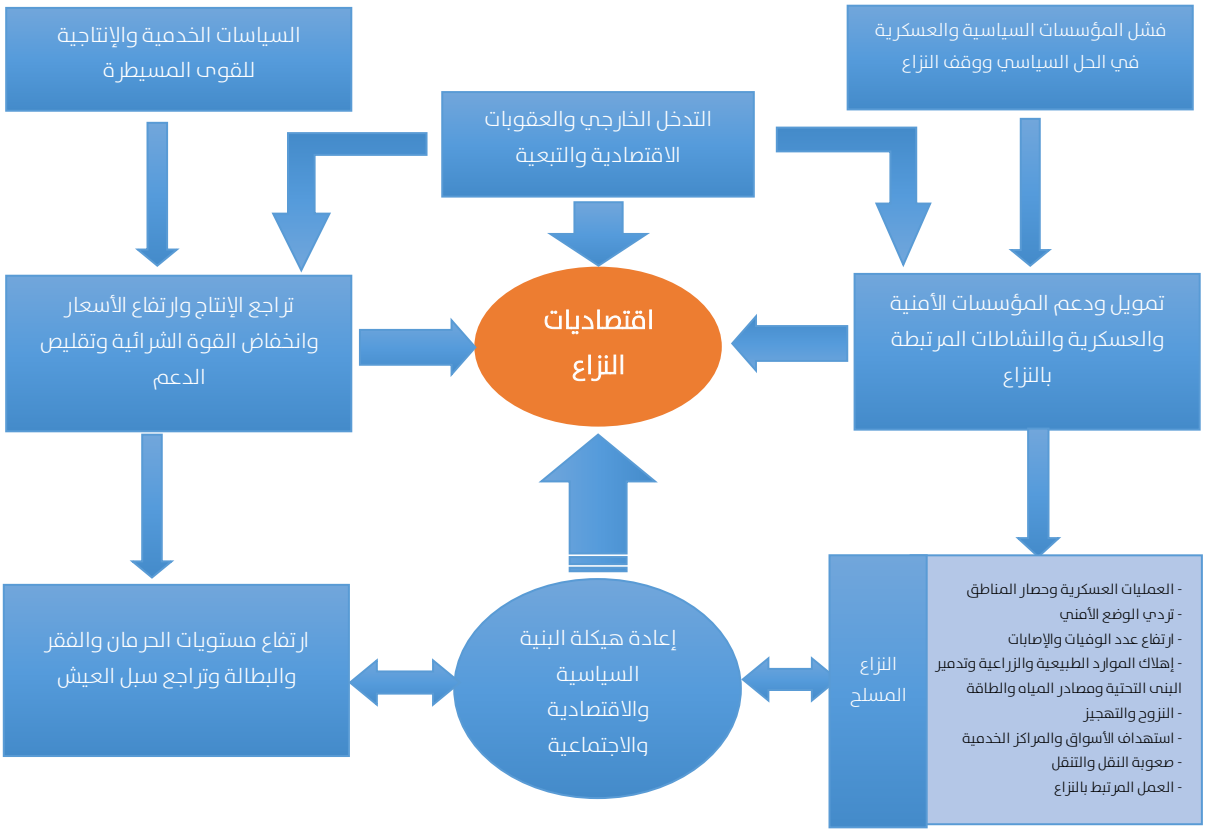

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات.

لقد أصبحت سوريا ميدان لصراع إقليمي ودولي، عبر التدخل الروسي والإيراني والأمريكي والتركي وغيرها من الدول الإقليمية، وأصبح لكل منطقة محلية شكل مختلف من الحوكمة وفاعلون دوليون وإقليميون مختلفون ودرجات متفاوتة من الفاعلية والنفوذ (الجدول 2). وقد سيطرت القوى الأجنبية على جزء من المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد أو دمرتها أو ساهمت بتشويه بنيتها. وتبدو مظاهر السيطرة الأجنبية على سوريا من خلال قواعدها ونقاط سيطرتها العسكرية المنتشرة على الأراضي السورية، ومن خلال تحكمها بالمؤسسات الإدارية القائمة والمعابر. ويختلف أسلوب السيطرة على الموارد بين فاعل وآخر، فروسيا على سبيل المثال استحوذت على فرص الاستثمار الكبرى في مناطق الحكومة السورية بعقود طويلة الأجل؛ كمرفأ طرطوس، ومشاريع إنتاج الغاز في ريف حمص، ومناجم الفوسفات في ريف تدمر، ومجمع الأسمدة الوحيد في سوريا، كما مُنحت حصرية التنقيب عن النفط في البحر الأبيض المتوسط مقابل ساحل طرطوس. وسيطرت إيران على عدد من المشاريع السكنية والاستثمارية والصناعية، ففي عام 2019 تم توقيع 11 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً بين سوريا وإيران في المجال الاقتصادي والعلمي والثقافي والبنى التحتية والخدمات والاستثمار والإسكان. وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على حقول النفط في مناطق شمال وشرق سوريا، وتستحوذ الشركات التركية على قطاع الكهرباء في شمال غرب سوريا، وكذلك قطاع الاتصالات والبريد، كما تستثمر في إنشاء الضواحي السكنية هناك.

الجدول (2): الفاعلين الرئيسيين في النزاع السوري

	الفاعلون
إقليمياً / دولياً	الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، إيران، دول الخليج، بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، التحالف الدولي، الأمم المتحدة
وطنياً	الحكومة السورية، الإدارة الذاتية، الحكومة المؤقتة، حكومة الإنقاذ
محلياً	المجالس المحلية، الميليشيات والقوى العسكرية غير الدولاتية، القطاع الخاص، شبكات الجريمة وأمراء الحرب، المجتمع المدني والجمعيات الأهلية

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). اقتصاديات النزاع في سوريا: الجذور والديناميات ومسارات التغيير.

بالتوازي، تواصل المنظمات الدولية والجهات الخارجية والإقليمية والدولية العاملة في المجال الإنساني أداء دور كبير في الحد من تفاقم الوضع الإنساني السيئ للسوريين. وقد تلقت سوريا أكثر من 40 مليار دولار من المساعدات الإنسانية خلال فترة النزاع.[9] وعانت الاستجابة الإنسانية في سوريا من قضيتين أساسيتين، الأولى هي تعقيدات تخصيص التمويل وتنسيقه، والثانية هي قضية تسييس الاستجابة، الذي كان له تأثير كبير على الحياد والاستدامة. بالمجمل، أدت الوكالات الإنسانية دوراً مهماً في تلبية الطلبات المتزايدة على دعم سبل العيش من السوريين والنازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة، إضافة إلى ذلك؛ عملت المنظمات الدولية تحت ضغط الطلب المرتفع والوضع الأمني المتدهور، وتمكنت من التواجد في المناطق التي يصعب الوصول إليها. لكن هذه التدخلات لم تنجح في سد الفجوات بين الاحتياجات والموارد، وعانت من الاستقطاب والتمييز، وضعف التنسيق، وضعف المساءلة، وهيمنة المؤسسات المرتكزة على العنف. وكان لاعتماد عدد كبير من الأسر السورية على المساعدات الإنسانية كمصدر مهم من مصادر الدخل، دور في تكريس حالة التبعية.

من جهة أخرى، تركت العقوبات المفروضة على القطاعات المختلفة أثراً سلبياً على الاقتصاد من خلال قنوات مختلفة، حيث انخفض الإنتاج والتجارة، وازدادت تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة والنقل والمعاملات المالية، وأدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المعيشة والفقر والبطالة. ويوجد مستويات مختلفة من العقوبات في الجغرافيا السورية: 1) العقوبات التركيّة على الشمال الشرقي وهي بمثابة عقوبات أحادية الجانب، مثال ذلك، التضييق على تدفق المياه عبر نهر الفرات أو عبر محطات ضخ المياه، ومخالفة الاتفاقات الدولية بشأن المياه، الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي وسبل العيش للسوريين في شمال وشرق سوريا وعلى المستوى الوطني أيضاً. 2) العقوبات على إدلب وحكومة الإنقاذ تحت قانون مكافحة الإرهاب وأثرها على السكان والمنظمات المدنية العاملة. و 3) العقوبات على الحكومة السورية كقانون قيصر وما قبله، وقد ساهمت هذه العقوبات على اختلافها في رفع التكاليف وزيادة دور اقتصاديات النزاع ووسطاء الحرب في سوريا. والجدير بالذكر أن كل الأطراف المُعَاقبة لجأت إلى طريق بديلة للتكيف مع العقوبات، من خلال إيجاد وسطاء تجاريين في الدول غير المشمولة في نظام العقوبات الدولية، أو من خلال دعم الدول الحليفة. كذلك الأمر، أنشأت الشبكات المرتبطة بالنزاع قنوات لتجنب العقوبات مما ساهم في ازدهار اقتصاديات النزاع، وإيجاد طبقة جديدة من الوسطاء، الأمر الذي رسَّخ حالة التبعية والخضوع وسلطة المتنفذين.

[9] المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). العدالة لتجاوز النزاع في سوريا.

3.1.3 سحق الفضاء العام وغياب سيادة القانون

شهدت السلطة القضائية في سوريا تدهوراً حاداً وتحولاً في وظيفتها في ظل النزاع، فكانت الحكومة السورية جزءاً من النزاع، وقامت باستخدام السلطة التشريعية والقضائية كأداة للصراع لاستبعاد ومعاقبة أي أصوات معارضة من خلال عدة قوانين قامت بإصدارها. إن هذا الاستغلال للسلطة القضائية والتشريعية ليس جديداً حيث أن طبيعة النظام لم تسمح بفصل السلطات قبل النزاع، وكان للأجهزة الأمنية اليد العليا في الهيمنة على النظام القضائي. وسارت قوى النزاع في مناطق السيطرة الأخرى على نهج الحكومة السورية في نشر الخوف وإخضاع المجتمع، وتعدي القوى العسكرية والأمنية على النظم القضائية واستعلائها على القانون والمجتمع وبقائها بمنأى عن المحاسبة. وتشظّت مرجعيات العدالة الرسمية وغير الرسمية بين مناطق سيطرة الجهات الأربعة. فكان مؤشرا سيادة القانون واحترام المعاهدات الدولية ضعيفين على المستوى الوطني وعلى مستوى جميع مناطق السيطرة، فيما كان مؤشر النزاهة ضعيف جداً على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطق السيطرة المختلفة بحسب مسح أولويات العدالة (SCPR, 2022).

الشكل (4): مؤشرات سيادة القانون في النظم القضائية في سوريا

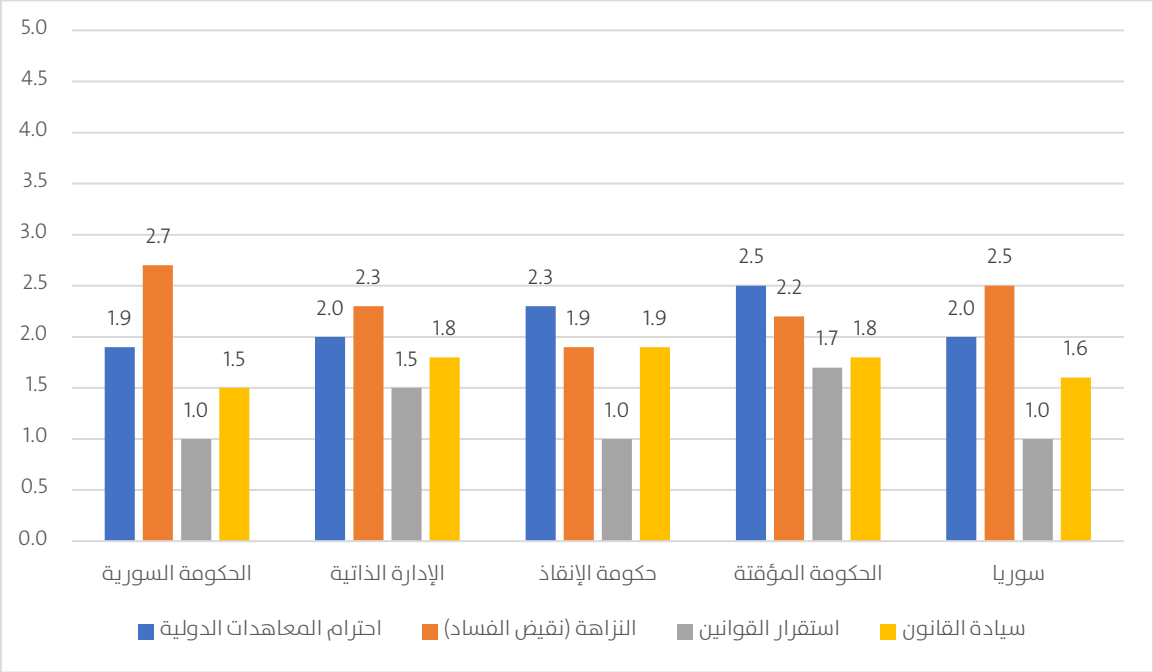

ملاحظة: المقياس من 1 إلى 5، حيث تعني 1 ضعيف جداً وتعني 5 جيد جداً.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). مسح أولويات العدالة في سوريا

3.2. محور التنمية البشرية والاجتماعية

(مرتبط بالأهداف 1 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7)

انخفض دليل التنمية البشرية (HDI)[10] في سوريا بنسبة 62 بالمئة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2010، مما يشير إلى درجة الانحراف عن مسار التنمية المزعوم، وتفكك البنى الاجتماعية اللازمة للتمكين وبناء القدرات. نتيجةً لذلك، حُرم الناس من الحصول على خدمات الغذاء والصحة والتعليم. تُظهرُ مؤشرات التنمية البشرية اتّساع اللامساواة في سوريا مقارنة مع بقية دول العالم. (SCPR, 2022)

3.2.1 ظروف المعيشة غير الإنسانية

أظهرت المؤشرات الرئيسية لمسوحات الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي أجراها المركز السوري لبحوث السياسات في الفترة (2020-2022) تدهوراً في الظروف الاقتصادية والمعيشية للسوريين. فقد تراجع "مؤشر الظروف المعيشية" على مستوى سوريا، وبلغت قيمة المؤشر 0.42 في العام 2021 مقارنة بـ 0.48 في العام 2020. وينعكس ذلك في سوء حالة المساكن، والحرمان من الوقود، ومن الطاقة الكهربائية، والحرمان من المياه النظيفة والصرف الصحي الآمن.

الشكل (5): مكونات مؤشر الظروف المعيشية في سوريا خلال العامين 2020 و 2021

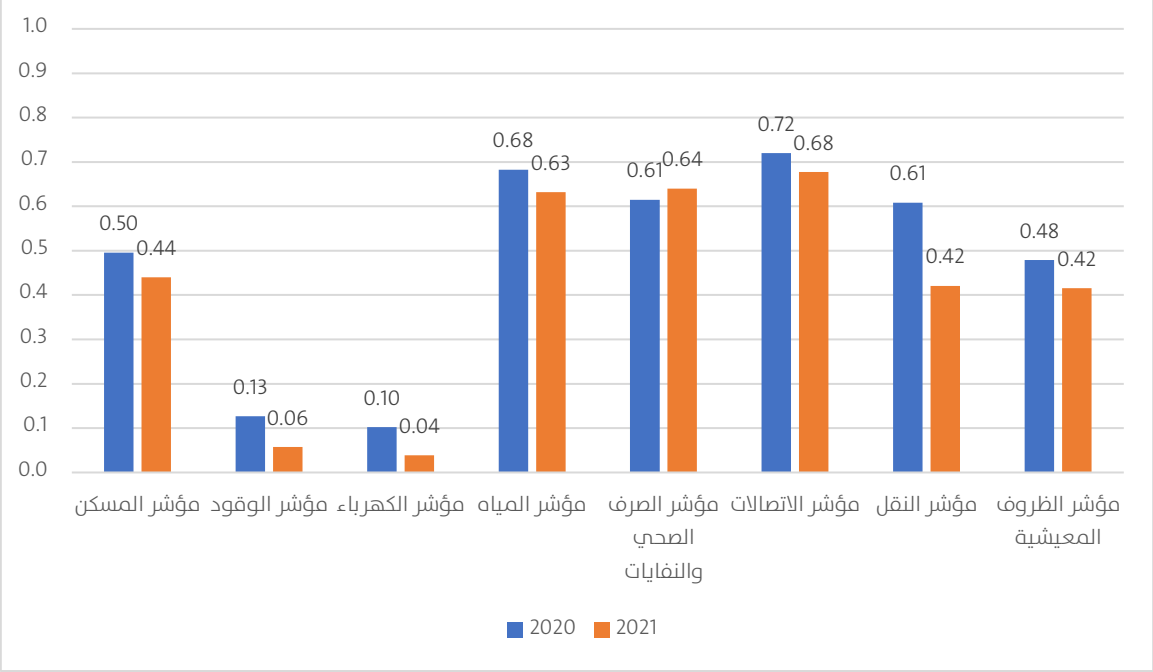

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2022. التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا – المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022.

[10] دليل التنمية البشرية HDI: هو دليل مركب يأخذ قيمة ما بين 0 و1، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر التعليم، ومؤشر الصحة، ومؤشر الأمن الغذائي. وتعتبر 0 الأسوأ و 1 الأفضل وفق هذا المقياس.

- **تردي حالة المساكن:** انعكست العمليات العسكرية واستهداف المناطق المدنية والمنشآت، بما فيها الصحية والتعليمية، وعمليات النهب والحصار والتهجير القسري بشكل مباشر على جودة وسلامة المساكن في كثير من المناطق السورية. ونجم عن هذا تباين واسع في حالة المساكن بين مختلف المحافظات السورية، وانتشرت تجمعات النزوح العشوائية. وساهمت الحاجة إلى إيجاد السكن في ظل غياب الرقابة وضعف الإمكانيات في إنشاء وحدات سكنية تفتقر لظروف السكن الآمنة أو ترميم المنازل المتضررة من دون مراعاة الشروط الهندسية وضرورات السلامة في عملية الترميم. من جهة أخرى، عانت المدن الرئيسية من انتشار مناطق السكن العشوائي والأبنية والطوابق المخالفة للشروط التنظيمية والتي توسعت بشكل كبير خلال سنوات الحرب.
- **الحرمان من الوقود:** يُعتبر الحصول على وقود التدفئة من أصعب التحديات التي تواجه السكان في سوريا. لذا اعتمدت غالبية السكان على المازوت ذو النوعية الرديئة كوسيلة للتدفئة، أو على مصادر غير آمنة صحياً. وقد عمدت الحكومة السورية إلى تخفيض كمية الوقود المخصصة للأسر ورفع أسعارها عدة مرات خلال السنتين الماضيتين. وأدى عدم استلام الأسر كامل مخصصاتها من الوقود في كثير من المناطق إلى لجوء العديد منها إلى شراء الوقود من السوق السوداء بأسعار تزيد بعشرات الأضعاف عن السعر الرسمي أو البحث عن مصادر للوقود في غالبها غير آمنة أو مستدامة بيئياً.
- **الحرمان من الكهرباء:** عانت مختلف المناطق السورية من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، نجم عنه فترات انقطاع طويلة، ما انعكس سلباً على معظم ظروف الحياة الاقتصادية والمعيشية للسوريين. وازداد في بعض المحافظات الاعتماد على شراء "الأمبيرات" من المولدات الخاصة بأسعار مرتفعة. كذلك، بقي الاعتماد على الطاقات المتجددة في معظم مناطق البلاد -وخاصة الطاقة الشمسية- محدوداً نتيجة الكلفة المرتفعة للتركيب والصيانة، إضافة إلى صعوبة ضمان الجودة.
- **الحرمان من المياه والصرف الصحي:** عانت الأسر في كثير من المناطق من شح المياه، وتردي خدمات الصرف الصحي نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية أثناء النزاع، وتراجع قدرات تقديم الخدمات العامة، ونقص الطاقة. وعلى الرغم من إصلاح الأضرار في بعض هذه المناطق، بقي السكان في معظمها، وخاصة في مخيمات النازحين وفي محافظة إدلب، يعانون من انقطاعات متواترة في المياه أو من انخفاض في جودتها، مما اضطرهم للجوء إلى الصهاريج. وأدى الضرر الذي لحق بشبكات الصرف الصحي ونقص عمليات الصيانة إلى آثار خطيرة نتيجة تسرب المياه الآسنة إلى المياه الجوفية وشبكات المياه.

يجدر التنويه بأن الحكومة السورية ادعت في تقريرها القدرة على تحقيق بعض مقاصد الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية) في عام 2030، وقدَّرت نسبة الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الآمنة بحوالي 94 بالمئة من السكان في عام 2022 (نفس نسبة عام 2010)، وبأن نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية المعالجة بطريقة آمنة هي 41 بالمئة في عام 2022 مقارنة مع 50 بالمئة عام 2010، ونسبة تدفقات مياه الصرف الصحي الصناعية المعالجة بطريقة آمنة 50 بالمئة في عام 2022 مقارنة مع 72 بالمئة عام 2010. ولم تأخذ بالاعتبار وضع شبكة المياه والصرف الصحي في محافظات دير الزور والرقة والحسكة وإدلب، علماً بأنها تعرضت للقصف ودمار البنى التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي، كما لم يتم إجراء أية صيانة نوعية لهذا القطاع في مناطق الحكومة السورية (طرطوس، اللاذقية، ريف دمشق، وحمص) منذ بدء النزاع، حيث حدثت تسربات متكررة في مياه الصرف

الصحي في بعض المناطق الحكومية نتيجة تضرر الشبكة العامة، فضلاً عن الاستجرار الجائر للمياه الجوفية، وتراجع الهطولات المطرية بشكل كبير.

3.2.2 النزوح القسري

وصل عدد السكان في سوريا إلى 20.4 مليون نسمة في العام 2022 حسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات. كما أدى النزاع إلى تغيير التركيب السكاني، نتيجة عوامل مختلفة، بما في ذلك زيادة عدد وفيات الذكور مقارنة بالإناث، ومعدلات الوفيات المتفاوتة حسب العمر، والتغيرات في معدلات الخصوبة، وآثار النزوح والهجرة القسريين. ووصل عدد النازحين داخلياً إلى 6.18 مليون نسمة في العام 2022 وتقدر نسبتهم إلى السكان على المستوى الوطني بحوالي 31 بالمئة، ويتركز 26 بالمئة من النازحين في إدلب، و 18 بالمئة في حلب، يقطن معظمهم في بيوت مستأجرة بالدرجة الأولى أو لدى الأقارب أو في المخيمات ومراكز الإيواء.[11]

الشكل (6): عدد السكان داخل سوريا بما فيهم النازحين 2010-2022 (ألف نسمة)

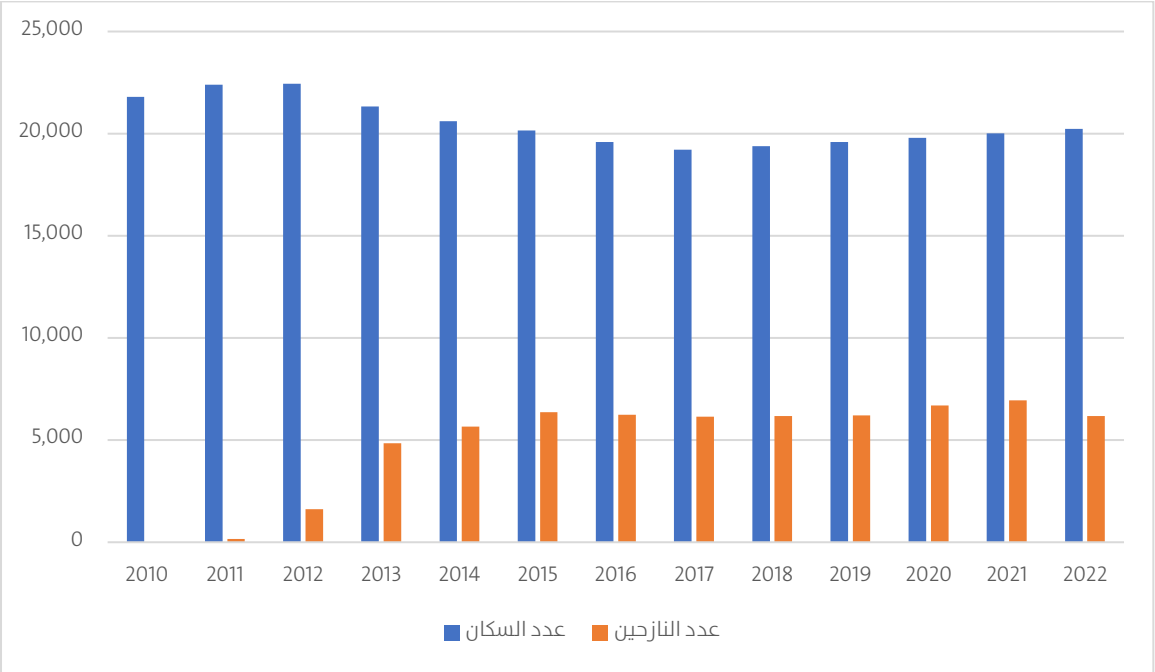

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2022.

يُقدر عدد اللاجئين السوريين في الخارج بأكثر من 6.8 مليون شخص حسب تقرير "الاتجاهات العالمية لعام 2022" الذي أصدرته مفوضية اللاجئين (UNHCR, 2022)، هاجروا بحثاً عن الأمان في لبنان، وتركيا، والأردن، والعراق ودول مُضيفة أخرى. ويعاني اللاجئون السوريون أشكالاً متعددة من الظلم يمكن تصنيفها في ثلاثة أبعاد هي: الوصول والتنقل، والتنمية البشرية، والاعتبار والتعبير والمشاركة. على الرغم من أن هذه الأبعاد الثلاثة مترابطة ومتداخلة، إلا أن دراسة كل منها يسمح بفهم الحرمان الكبير والمتزايد الذي يعاني منه اللاجئون (SCPR, 2020). ولا تزال ظروف العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين السوريين بعيدة المنال في سوريا. ولا يقتصر الأمر على عدم استيفاء أي من عتبات الحماية الـ 22 التي وضعتها المفوضية السامية داخل أي جزء من سوريا؛ بل إن أولئك الذين عادوا طواعية قد واجهوا مجموعة من المخاطر. وأكدت تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان

[11] المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا – المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022.

(Human Rights Watch) ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، أن اللاجئين الذين عادوا إلى سوريا قد تعرضوا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والاختطاف، والتعذيب، والعنف الجنسي، والإعدام خارج نطاق القضاء. حتى أولئك الذين حصلوا على الموافقات الأمنية قبل عودتهم لم يسلموا من هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أكد الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية أن سوريا غير آمنة للعودة. ويمثل العائدين من اللاجئين إلى سوريا أقل من 7 بالمئة من اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة: 38235 سورياً عام 2020، و 35980 في عام 2021، و 50966 في عام 2022.[12]

3.2.3 تفاقم شدة الفقر

تدل مؤشرات الفقر على انتشار الفقر المدقع والشديد في عموم سوريا، وعدم قدرة معظم العائلات على توفير المواد الأساسية بالشكل اللائق. فقد بلغ خط الفقر الأعلى للأسرة 1.64 مليون ليرة سورية شهرياً في عام 2022 حسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، وبلغ خط الفقر الأدنى (كمؤشر على إمكانية تلبية الأسرة للاحتياجات الأساسية) حوالي 1.19 مليون ليرة سورية، فيما بلغ خط الفقر المدقع (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) حوالي 754 ألف ليرة سورية.[13] وتضاعفت الفجوة بين الدخول وخطوط الفقر عام 2022، وتعمقت حدة التفاوت بين المحافظات ومناطق السيطرة. ووصل معدل الفقر العام والشديد والمدقع إلى 90 بالمئة و 78 بالمئة و 48 بالمئة على التوالي في عام 2022، مع اتساع فجوة الفقر لتقارب 46 بالمئة من خط الفقر الأعلى.

الشكل (7): معدل وفجوة الفقر في سوريا خلال عام 2022

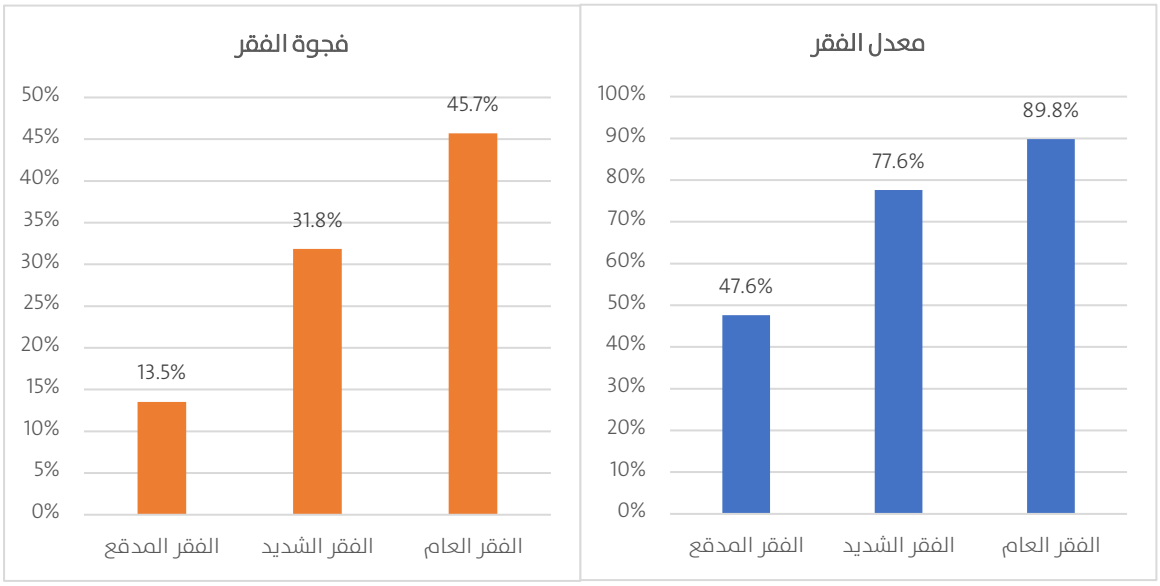

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العدد1.

كما أدى النزاع في سوريا إلى حدوث تغيير كبير في هيكلية مصادر دخل الأسرة، مع الاعتماد المتزايد على المساعدات، بالإضافة للتحويلات المالية من الأقارب والأصدقاء في الخارج، وبيع الممتلكات بعد استنزاف مدخراتها وخسارة مصادر دخلها.

[12] UNHCR. (2023). The Operational Data Portal (ODP).

[13] المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العدد1.

3.2.4 هدر الحق في الصحة

كان العقاب الجماعي، بما في ذلك الحرمان من الخدمات الصحية والغذاء، تكتيكاً أساسياً اتُّبع أثناء النزاع، واستهدف بشكل تمييزي جماعات ومجتمعات ومناطق محددة. وعانت المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة تبعات أقسى لتدهور الوضع الصحي. استمرت معاناة السكان من تداعيات النزاع وأثره الكارثي على الصحة العامة، حيث قُتل مئات الآلاف وجُرح الملايين، رجالاً ونساءً، وترافق مع هدرٍ سافرٍ للحق في الحياة والحق في الصحة. وتمثل ذلك بارتفاع معدلات الوفيات وتراجع توقع الحياة عند الولادة، كما تضاعفت معدلات المراضة، بما في ذلك الأمراض المعدية، مثل الكوليرا والحصبة والليشمانيا وكورونا، والأمراض غير المعدية، مثل أمراض الضغط والقلب والسرطان والإعاقة وسوء التغذية.

لقد أدى النزاع إلى تدمير ممنهج للمحددات الاجتماعية للصحة العامة وتشظي وتقهقر للنظام الصحي، من أمثلة ذلك الاستهداف العسكري المباشر للمؤسسات والكوادر الطبية، وتشويه حوكمة القطاع الصحي. وتواجه الأفراد العديد من المعوقات للحصول على الخدمات الصحية نتيجة نقص الخدمات المتخصصة ونقص في الاختصاصات والأدوية، بالإضافة إلى الدمار في البنية التحتية والتجهيزات. تُعدُّ الزيادة في معدل الوفيات بين الفئات السكانية المختلفة واحدة من أكثر آثار النزاع كارثية. مع ارتفاع معدل الوفيات الخام من 4.4 لكل ألف نسمة في عام 2010 إلى 7.0 لكل ألف نسمة في عام 2019.[14] من جهة أخرى، ارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض المُعدية وغير المُعدية، مثل فيروس شلل الأطفال، والحصبة، والأمراض الشبيهة بالإنفلونزا، والإسهال الحاد، والتيفوئيد، والليشمانيا (حبة حلب)، والشلل والرضوض النفسية.

جدير بالذكر بأن الاستعراض الحكومي أشار إلى أن الحكومة السورية تستطيع تحقيق جميع مقاصد الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) في عام 2030، فبحسب ما جاء فيه "يمكن تحقيق أهداف قطاع الصحة لما يمتلكه من مقومات كالانتشار الجيد للبنى التحتية الصحية والموارد البشرية ذات الكفاءة وقطاع الصناعات الدوائية النشط"، متجاهلاً 700 ألف قتيل وأكثر من 2 مليون معاق، ومعدلات المراضة المرعبة بما فيها الأمراض النفسية، وتشوه حوكمة القطاع، والدمار الكبير في البنى التحتية لقطاع الصحة، والتشظي فيما بين مناطق السيطرة الأربعة، وصعوبة وصول السكان إلى الخدمات الصحية، وضعف جودة الخدمات الصحية، وهجرة أهم الكوادر الطبية، وارتفاع أسعار الأدوية والانقطاع المستمر لها نتيجة توقف عدد كبير من معامل الصناعات الدوائية عن الإنتاج في ظل تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وعدم القدرة على تصريف الدواء وارتفاع تكاليف استيراد المواد الأولية.[15]

3.2.5 الحرمان من التعليم

تكبّد قطاع التعليم خسائر فادحة أثناء النزاع، حيث تشظى النظام التعليمي إلى عدة أنظمة اتسمت بالتشوه والحوكمة المسيّسة، والنقص في المعلمين المؤهلين، واختلاف المناهج الدراسية، وتدني جودة التعليم. كما تعرضت البنية التحتية والمباني والتجهيزات إلى تدميرٍ شديدٍ أو استُعمِل الكثير منها لأغراض أخرى مثل إيواء النازحين. وحدّت سياسات الحصار والتمييز أيضاً من قدرة الأطفال على الالتحاق بالمدارس. وزادت جائحة كوفيد-19

[14] المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). العدالة لتجاوز النزاع في سوريا.

[15] Syrian Center for Policy Research. (2023). The devastation of Right to Health during Syrian Conflict.

من تحدّيات توفير التعليم نتيجة لإغلاق المدارس وعدم توفر بدائل لها، إضافة للمخاوف الصحية، وغياب التدابير الاحترازية. ساهم كل من انعدام الأمن وتزايد فقر الأسر في تزايد معدلات التسرب من المدارس.

من جهة أخرى، قاد التدهور في الخدمات التعليمية العامة إلى توسّع في دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التعليم، وإن كان إسهامهما هذا متواضعاً مقارنة بالفاقد التعليمي الهائل. وتظهر معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي حرمان ملايين الأطفال من الفرص التعليمية وبشكل متفاوت، فقد وصلت نسبة غير الملتحقين بالتعليم الأساسي إلى حوالي 45 بالمئة للفترة (2014-2017) وتراجعت النسبة إلى حوالي 34 بالمئة خلال الفترة (2018-2022).[16]

الشكل (8): نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي في سوريا بحسب المحافظة خلال عام 2022 (نسبة مئوية)

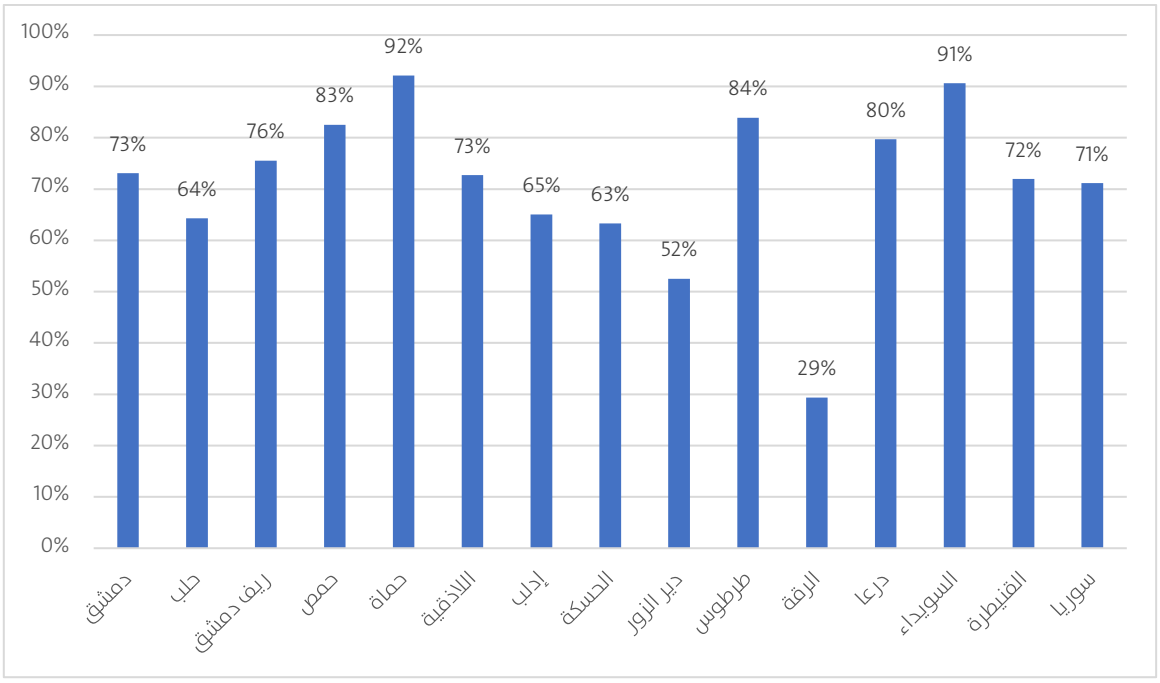

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2022. التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا – المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022.

يستمر السوريون في فقدان ملايين السنين من التعليم، إذ بلغ عدد الأطفال ممن يتراوح عمرهم بين 5 أعوام و 17 عاماً، ممن هم خارج المدرسة حوالي 2.4 مليون طفل في عام 2019. وتعتبر الحصيلة الحالية كارثية لأن ملايين الأطفال سيعانون من نقص المهارات والمعرفة، بالإضافة إلى الآثار الأخرى للنزاع. وخلّف النزاع فقداناً في اتساق المناهج الدراسية في أنحاء سوريا، بسبب إنشاء أنظمة تعليمية مختلفة في كل منطقة بحسب القوى الحاكمة فيها. وتُقدَّر الخسارة المباشرة لسنوات التعليم الأساسي بحوالي 1.47 مليون سنة في عام 2019. وبلغت الخسارة الإجمالية في التعليم الأساسي 25.5 مليون سنة دراسية حتى عام 2019 مقارنة بالسيناريو الاستمراري. وفي الوقت نفسه، بلغت الخسارة الإجمالية في سنوات التعليم لجميع المستويات التعليمية حوالي 46.0 مليون سنة بين عامي 2011 و 2019، وتقدّر تكلفة هذه الخسارة بنحو 34.6 مليار دولار أمريكي.[17]

[16] المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). الأمل المحاصر: أصوات اليافعين واليافعات وآراؤهم بالتعليم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثناء النزاع السوري.

[17] المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). العدالة لتجاوز النزاع في سوريا.

يجدر بالذكر زعْم الاستعراض الحكومي إمكانية تحقيق الهدف الرابع (التعليم الجيد والشامل) "لتوفر الانتشار الجيد للبنى التحتية والموارد البشرية واعتماده على مستلزمات عمل محلية"، دون الإشارة إلى كيفية معالجة 46 مليون سنة تعليمية فُقدت أثناء الحرب، وتجاهل ارتفاع نسب التسرب من التعليم بشكل كبير خاصة في محافظتي الرقة ودير الزور حيث سيطر "تنظيم داعش" لسنوات وتسبَّب بإيقاف العملية التعليمية فيها، إذ بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي في الرقة عام 2022 حوالي 29 بالمئة فقط وفي دير الزور 52 بالمئة (الشكل 8)، وقد خرج معظم الأطفال من التعليم ولم يعد معظمهم إلى المدارس بسبب عدم قدرتهم على تعويض الفاقد الدراسي بعد 5 سنوات من الانقطاع. كما تجاهل الاستعراض الحكومي تشظي المناهج الدراسية إلى عدة مناهج، وحالة النزوح المتكرر وعمالة الأطفال لتأمين تكاليف المعيشة في ظل الوضع الاقتصادي السيء وفقدان المعيل، وخاصة النازحين الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم ومصادر عيشهم، ولم يأخذ بالاعتبار دمار عدد كبير من المدارس وتحوُّل جزء منها إلى مراكز إيواء بسبب القصف المستمر والدمار أو إلى مقرات لأغراض عسكرية.

3.2.6 تدهور رأس المال الاجتماعي

انخفض مؤشر رأس المال الاجتماعي[18] بنسبة 42 بالمئة خلال الفترة الواقعة بين 2010 و 2022 مع استمرار القوى المُسيطرة في استخدام العنف والتخويف لإخضاع الناس. وكانت سياسات التمييز القائم على الهوية واحدة من السياسات الرئيسية المستخدمة في تأجيج النزاع من خلال استخدام اختلاف الأديان، والقوميات، والمناطق والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات التقليدية أداة لخلق التشظي والاستقطاب اللازمين "لإقصاء الآخر وتجريده من إنسانيته". انعكس هذا التدهور في رأس المال الاجتماعي تفاقماً كبيراً للظلم الاجتماعي، فأدّى إلى تدهور العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة، وأضر بالتضامن الاجتماعي، وقوّض قدرات الناس ومشيئتهم.

الشكل (9): دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته في سوريا خلال عامي 2020 و 2021

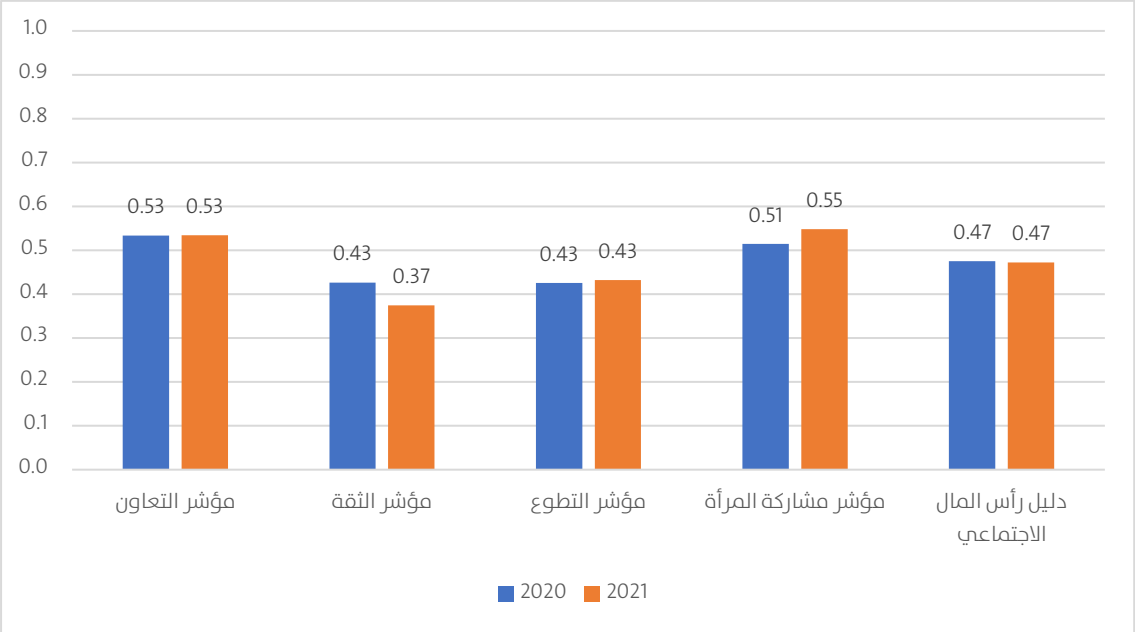

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، المسح الاقتصادي والاجتماعي في سوريا 2020-2021

[18] دليل رأس المال الاجتماعي SCI: هو دليل مركب يأخذ قيمة ما بين 0 و 1، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر الشبكات الاجتماعية والمشاركة ومؤشر الثقة ومؤشر القيم المشتركة. وتعتبر 0 الأسوأ و 1 الأفضل وفق هذا المقياس.

- **فقدان الثقة المجتمعية:** انخفضت الثقة المجتمعية على عدة مستويات في جميع أنحاء سوريا. فقد تأثرت الثقة بين الأفراد بالممارسات الاستبدادية المختلفة كالقتل والاختفاء القسري والتعذيب والحصار، وترافق ذلك مع فقدان الشعور العام بالأمان بسبب حوادث الاختطاف والاعتقال التعسفي، وتصاعد الجرائم بما في ذلك السرقة والنهب، والاستغلال، والعنف المجتمعي والأسري. وفاقم النزاع الخلافات بين الأفراد والمجتمعات فيما يتعلق بالقيم والرؤى المشتركة، وقد استثمرت القوى السياسية النافذة ذلك لتعزيز هذه الخلافات وتسعير النزاع.
- **انتهاك الحقوق:** لقد ساهم انتهاك حقوق السوريين دون مساءلة، واستمرار نخبة النزاع في الهيمنة على السلطة في فقدان العديد من الشرائح الاجتماعية الأمل في التغيير، بما في ذلك الأطفال واليافعين. وتوسع لجوء الأفراد إلى العلاقات التقليدية خلال النزاع مثل العلاقات على أساس القرابة والدين.
- **التمييز ضد النازحين:** انعكس هذا الواقع أيضاً على العلاقات التي تحكم أبناء المناطق المختلفة مع النازحين والمهجرين إليها. فعلى الرغم من المبادرات المجتمعية المختلفة التي عكست روح التضامن تجاه هؤلاء في فترات مختلفة من عمر النزاع، لا تبدو مساهمتها واضحة في خلق بيئة تضمينية حقيقية لهؤلاء المهجرين والنازحين، بل انعكست في غالب الأحيان بواقع استغلالي، ساهم بتسييس الاختلاف وترسيخ الاستقطاب بشكل أكبر.
- **التمييز ضد الأطفال واليافعين:** شهد الأطفال ثلاثة أنواع من الانتهاكات في أثناء النزاع. الأول هو "الانتهاكات الخطيرة" المرتبطة ببيئة النزاع التي دمرت حياة الأطفال، مثل اقتصاديات النزاع بما في ذلك عمالة الأطفال؛ وانعدام الأمن الغذائي، الذي وصل إلى مستويات المجاعة؛ والتهجير القسري بما في ذلك التفكك الأسري أو فقدان أفراد الأسرة؛ والفقر؛ والظروف المعيشية السيئة؛ ونقص الخدمات الصحية والتعليمية؛ والتصدع الاجتماعي. والثاني هو "الانتهاكات الجسيمة" التي تمثل تعرض الأطفال للاختطاف، والاعتقال، والحصار، والتجنيد القسري، فقد عملت قوات الدفاع الوطني، والميليشيات الإيرانية وحزب الله على تجنيد الأطفال في مناطق الحكومة السورية، كذلك فعلت قوات المعارضة المسلحة، حيث أنشأت معسكرات لتدريب الأطفال تحت عمر 18 سنة أطلقت عليها اسم "معسكرات التوحيد"، ومناطق الإدارة الذاتية التي جندت الأطفال بعد تدريبهم وخصصت رواتب وتعويضات مالية لهم.[19] والثالث هو "الانتهاكات المأساوية" التي تمثّل تعرض أطفال سوريا لفقدان حقهم في الحياة بشكل مباشر حيث قُتل العديد منهم أو جُرح خلال النزاع.[20]

[19] اليوم التالي. (2022). آليات الاستغلال: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع.

[20] المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). الأمل المحاصر: أصوات اليافعين واليافعات وآراؤهم بالتعليم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثناء النزاع السوري.

3.2.7 اللامساواة بين الجنسين

نشأ عن النزاع ديناميكيات مجتمعية لا تؤدي بالضرورة إلى تعزيز الحقوق والحريات، أو تشجيع المساواة والإنصاف أو احترام الآخر ونشر ثقافة التشاركية. كان هذا خصوصاً واضحاً فيما يتعلق بواقع الحقوق الجندرية، فرغم أن سنوات الصراع أنتجت تحولاً في الأدوار الجندرية النمطية في المجتمع بسبب ضرورات أمنية واقتصادية، يبدو أن هذا التحول لم ينعكس في تحدي رواسخ الثقافة الذكورية مجتمعياً، أو في تحولات مؤسسية حقيقية تحمي الحقوق المحدودة المكتسبة نتيجة هذا التحول. فقد تعرضت النساء بشكل خاص إلى مستويات غير مسبوقة من الاضطهاد، فعلى الرغم من توسع دورها الاقتصادي والاجتماعي أثناء النزاع، إلا أن تغول قوى الاستبداد أدى إلى تقييد مشاركة النساء، وفرض قيود تمييزية ضدهن. كما واجهن انتهاكات خطيرة بما في ذلك القتل، والاعتقال، والاختطاف، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والعمل في ظروف قاسية، وزيادة المسؤولية الاقتصادية -خاصة في حالة العائلات النازحة أو النساء الأرامل-. كذلك تعرضت النساء لحوادث متكررة من الزواج دون السن القانونية، والزواج العرفي، والاتجار وغير ذلك من أشكال الاستغلال. كما عانين من الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويعتبر الإطار القانوني السوري تمييزياً بموجب قوانين متعددة. فهو لا يوفر أي حماية من العنف ضد النساء والفتيات، نظراً لغياب تشريعات وآليات مؤسسية محددة لمعالجته. فضلاً عن ذلك، تُعد مواد قانون العقوبات أيضاً غير كافية لحماية النساء والفتيات. أكثر المتضررات من اللاجئات والنازحات، والنساء المعتقلات، واللاتي يعشن تحت الحصار في مناطق معينة. فقد واجهت النساء السوريات أسوأ أشكال العنف، وعانت الفتيات جراء منعهن من متابعة تعليمهن بعد سيطرة "تنظيم داعش" على مناطق في سوريا، أو إجبارهن على الزواج المبكر. وارتفعت معدلات العنف الجنسي المرتكب ضد النساء بشكل سافر منذ اندلاع النزاع، على يد مختلف الميليشيات والسلطات.

وأقرت الفقرة الرابعة من المادة 3 من الدستور السوري 2012 بأن الأحوال الشخصية للرجال والنساء السوريين تخضع لطوائفهم الدينية. وتتضمن قوانين الأحوال الشخصية مواداً تمييزية ضد المرأة بشأن القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والولاية والوصاية والحضانة والميراث والصحة الجنسية ومشروعية الزواج المبكر وتعدد الزوجات. علاوة على ذلك لا تزال عدة مواد تمُيز ضد المرأة في قانون العقوبات، كما يحظر قانون الجنسية على المرأة أن تمنح جنسيتها لأطفالها. بالإضافة لذلك، يميز قانون العمل بدوره ضد المرأة، فعلى سبيل المثال، فهو يحرم المرأة العاملة في القطاع الزراعي والمنشآت المنزلية من الحق في إجازة الأمومة. فضلاً عن ذلك لا يتضمن أي أحكام لمنع التحرش الجنسي وحماية العاملات والعمال منه. وفي مجال التشريعات صدر المرسوم التشريعي رقم 2 لعام 2023 المتعلق بتنظيم شؤون الطفل مجهول النسب ورعايته وأحدثت بموجبه الهيئة المستقلة الناظمة لشؤون الأطفال مجهولي النسب، لكن لازال الطفل المولود من أم سورية يعتبر مجهول النسب إذ لا يحق للمرأة السورية منح جنسيتها لأطفالها حسب قانون الجنسية السوري.[21]

يجدر بالذكر أن تقرير الحكومة ادعى تحقق مقاصد عديدة من الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) لعام 2030 وبخاصة تلك المرتبطة بالإنصاف التعليمي، وأعاد صعوبة تحقيق المقاصد الأخرى إلى "عدم وجود الوعي الاجتماعي لدى المواطنين فيما يخص التمكين السياسي والإداري للمرأة". وفي الواقع تعاني المرأة من التهميش والاستغلال الممنهج من قبل السلطات السياسية والأمنية والنخب الاقتصادية والمجتمعية.

[21] المبادرة النسوية الأورومتوسطية. (2021). الأجندة المشتركة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات باعتباره عائقاً أساسياً أمام مشاركة المرأة في سوريا.

3.3 المحور الاقتصادي

(مرتبط بالأهداف 2 و 8 و 9 و 10 و 11 و 12 و 17)

3.3.1 التدهور الاقتصادي وحجم خسائر النزاع

تجاوزت قيمة الخسائر الإجمالية للنزاع 650 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2022، وعلى الرغم من تراجع العمليات العسكرية، استمر الإضرار بالبنى التحتية الإنتاجية في إدلب والشمال الشرقي والغربي، بما في ذلك الأسواق والمنشآت والمدارس والمشافي. يضاف إلى ذلك الفرص المهدورة للتعافي، واستمر توجيه جزء رئيسي من الموارد نحو زيادة الإنفاق العسكري والأمني، مما فاقم الخسائر الاقتصادية والتنموية.

تدهور الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال عام 2022 ليبلغ 17.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 56.5 مليار دولار أمريكي عام 2010، واستمر انكماش الاقتصاد بحوالي 21 بالمئة بين عامي 2020 و 2022، مما يوضح عمق الاختلالات التي يمر بها الاقتصاد من سيادة اقتصاديات النزاع وسوء الحوكمة وخسارة رأس المال البشري والمادي. يشكل الفشل الحوكمي وغياب الاستقرار جذراً رئيسياً للاختلالات الاقتصادية والتنموية، كما يعد تشظي الاقتصاد السوري بين القوى المسيطرة أحد العوامل التي ضاعفت الأعباء وقلصت فرص التنمية. ويشكل الخضوع لقوى خارجية في تحديد الأولويات التنموية والاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي عرقلت إمكانيات التعافي في الاقتصاد السوري، بما في ذلك "استحواذها" المباشر على موارد أو فرص اقتصادية.

الشكل (10): النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2011-2021)

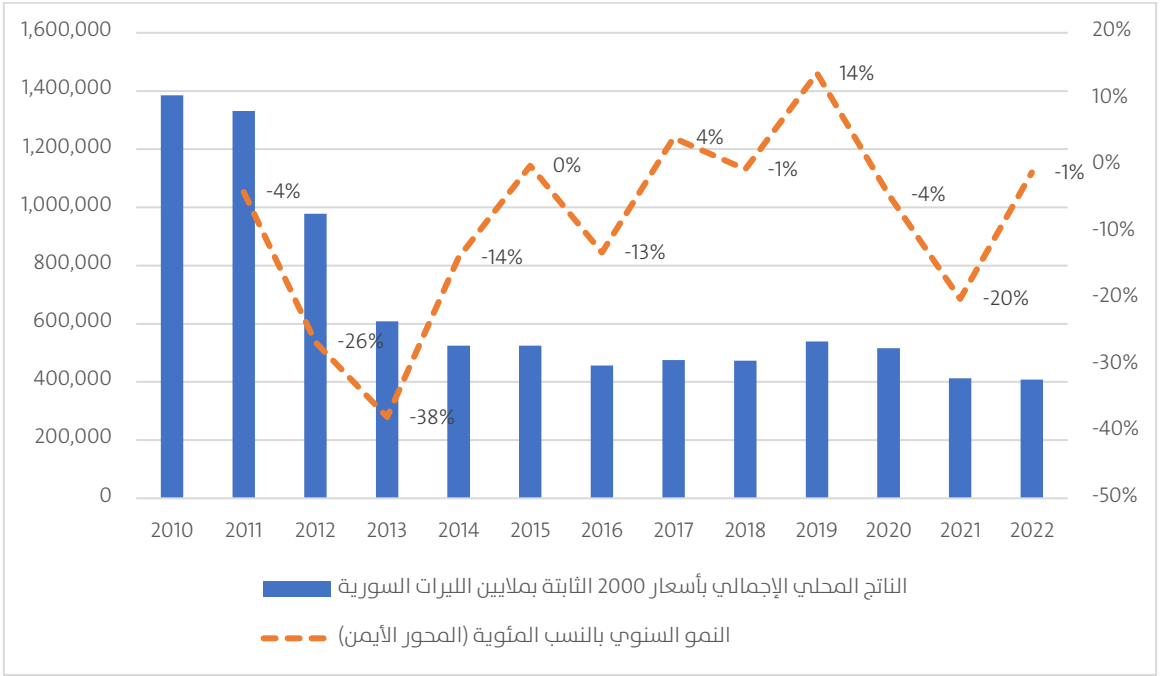

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2022

وقد تعرض القطاع الزراعي إلى انكماش حاد عام 2021 نتيجة الجفاف، وشمل ذلك الثروة النباتية والحيوانية وأثّر على مختلف القطاعات وعلى مستويات المعيشة ونجم عنه تفاقم معدلات العجز الغذائي للسوريين في كل المناطق خاصة في المنطقة الشمالية الشرقية. كما تراجع إنتاج النفط والغاز عام 2021، وكذلك إنتاج الكهرباء مما أدى على شلل اقتصادي في معظم المناطق، بينما استمر اعتماد المنطقة الشمالية الغربية على استيراد المشتقات والكهرباء لكن بتكاليف مرتفعة جداً. وشهد قطاع الصناعة التحويلية خلال عامي 2020 و 2021، تدهوراً كبيراً نتيجة البيئة الاستثمارية المعيقة، وعدم توفر الطاقة، وضعف الطلب المحلي. كما تراجعت الخدمات الحكومية مع تراجع القيمة الحقيقة لأجور الموظفين في القطاع العام.

أشار الاستعراض الحكومي إلى أن الحكومة تستطيع تحقيق مقصد تطوير الإنتاجية الزراعية في الهدف الثاني (القضاء على الجوع والزراعة المستدامة) خلال عام 2030، متجاهلاً انخفاض نسبة الأراضي القابلة للزراعة في ظل النزاع والعوامل الطبيعية كالحرائق والجفاف، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمحروقات والمبيدات الحشرية، وارتفاع تكاليف اليد العاملة الزراعية، وانخفاض أسعار المحاصيل التي تشتريها الحكومة من الفلاحين، وارتفاع تكاليف النقل وفرض الإتاوات وهجرة الفلاحين، وضعف القدرة على استخدام التقنيات الزراعية.

3.3.2 العجز المالي والتجاري

بلغ العجز التجاري في عام 2021 حوالي 70 بالمئة من الناتج المحلي وبلغت الواردات 6 أضعاف الصادرات، ويتم سداد هذه الفجوة الهائلة من خلال الديون أو المساعدات الإنسانية، مما يرسخ حالة التبعية الاقتصادية ويجعل الاقتصاد عرضة لهزات عنيفة جديدة مع التغير في تدفق المساعدات أو تقديم القروض. أما عجز الموازنة العامة فقد وصل إلى 50 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2021، ويتركز الإنفاق العام على النفقات العسكرية والرواتب والأجور ودعم السلع الرئيسية. إضافة إلى ذلك، سرعت عملية تغطية عجز الموازنة من خلال القروض الداخلية من المصرف المركزي من تدهور قيمة العملة وازدياد الضغوط التضخمية إلى مستويات قياسية في السنوات الأخيرة.

الشكل (11): الموازنة العامة للدولة وفجوة الصادرات والواردات للفترة (2010-2021)

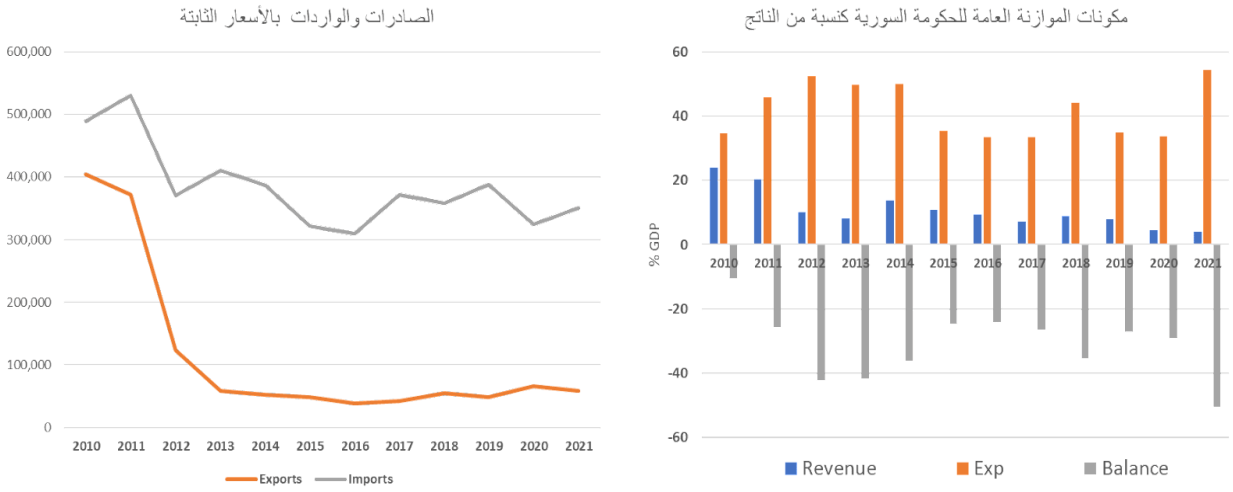

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2022

من جهة أخرى، أصبح العمل في المجال العسكري عامل جذب للناس بسبب الحوافز المادية وكذلك تغيرت طبيعة عمل المؤسسات العامة لصالح خدمة العمل العسكري. كنتيجة لذلك، غدت غالبية الموازنة العامة للدولة موجهة للإنفاق العسكري، بما في ذلك رواتب الجيش والدفاع الوطني وغيرها من القوات الرديفة المسلحة ليصبح ركن أساسي في الموازنة العامة للدولة. لتأمين ذلك تم تقليص الإنفاق الاستثماري والتنموي إلى أقل من 10 بالمئة من الاعتمادات. وبلغت زيادة الإنفاق العسكري للحكومة خلال فترة النزاع 24 مليار دولار أمريكي بحسب تقديرات المركز، ومن المقدر أن تبلغ النفقات العسكرية للفصائل المسلحة (على اختلاف تبعيتها) 13.8 مليار دولار أمريكي.

تزيد المديونية من تبعية المؤسسات الاقتصادية السورية للقوى الخارجية، ويمثل تراكم الدين العام الخارجي عبئاً على الأجيال المستقبلية، فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7 بالمئة عام 2010 إلى 254 بالمئة عام 2021. وبما أن القروض وُجِّهت لتغطية النفقات الجارية والأنشطة المرتبطة بالنزاع، فلا بد من الحاجة إلى المزيد من القروض في حقبة ما بعد النزاع، مما سيرفع الدين العام ويفاقم حالة الخضوع والتبعية.

3.3.3 التضخم وتدهور سعر الصرف

شهد الاقتصاد حالة من التضخم الجامح خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير مسوحات المركز السوري لبحوث السياسات الشهرية للأسعار إلى ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار بأكثر من ثمانية أضعاف في عام 2022 مقارنة بعام 2019، وقد سجل الرقم القياسي للأسعار تضخماً سنوياً (٢٠٢٠-٢٠٢١) بنسبة 113 بالمئة في عام 2020، و 110 بالمئة في عام 2021 و 85 بالمئة في عام 2022. وسجلت أسعار السلع الغذائية تضخماً سنوياً بنسبة 133 بالمئة و 112 بالمئة و 81 بالمئة خلال السنوات 2020 و 2021 و 2022 على التوالي.[22]

الشكل (12): تطور معدل التضخم في سوريا خلال الفترة (2020-2022)

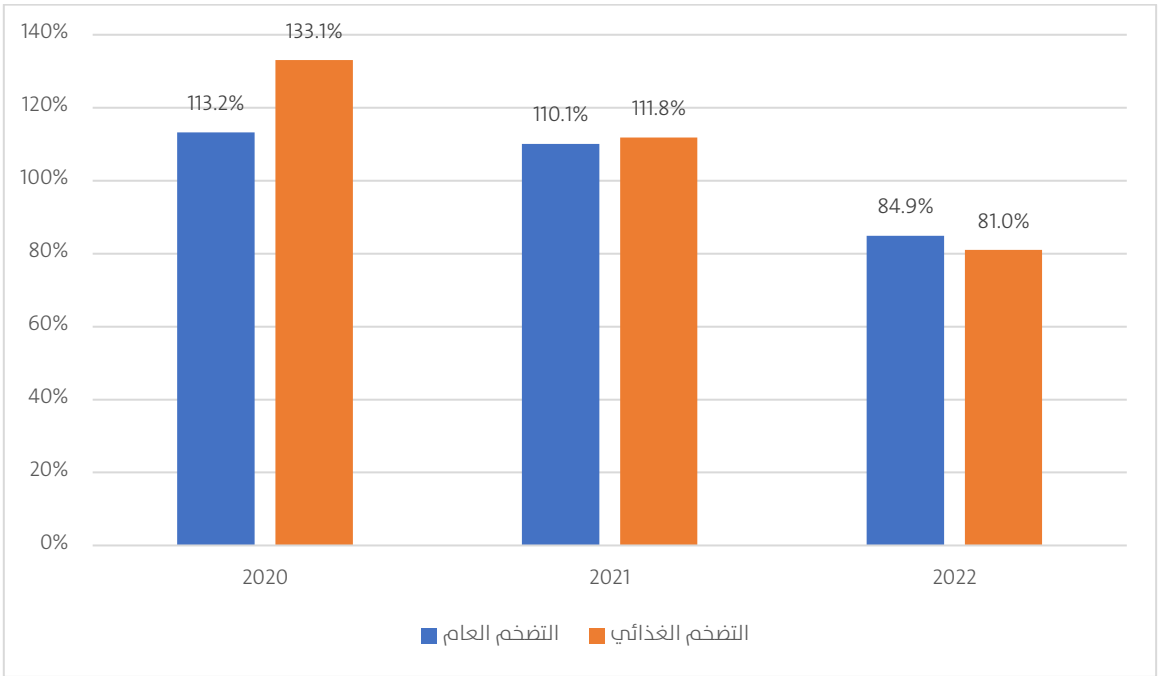

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العددا.

[22] المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العددا.

وفَقَدَ مصرف سوريا المركزي سيطرته على المعروض النقدي والائتمان أثناء النزاع، بعد أن تشرذمت البلاد إلى مناطق مختلفة تتحكم بها أطراف متقاتلة، وخسارته للاحتياطي وتمويله للإنفاق الحكومي عبر طباعة النقود بلا حدود. وظلت المناطق المختلفة تستعمل الليرة السورية في التداول باستثناء مناطق شمال غرب سوريا التي تلجأ إلى استعمال الليرة التركية والدولار الأمريكي. وقد تدهورت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي بشكل متسارع خلال السنوات الثلاث الماضية، فتراجعت بنسبة 215 بالمئة في 2020 و 75 بالمئة في 2021، و 29 بالمئة في عام 2022.

الشكل (13): تطور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة (2019-2022)

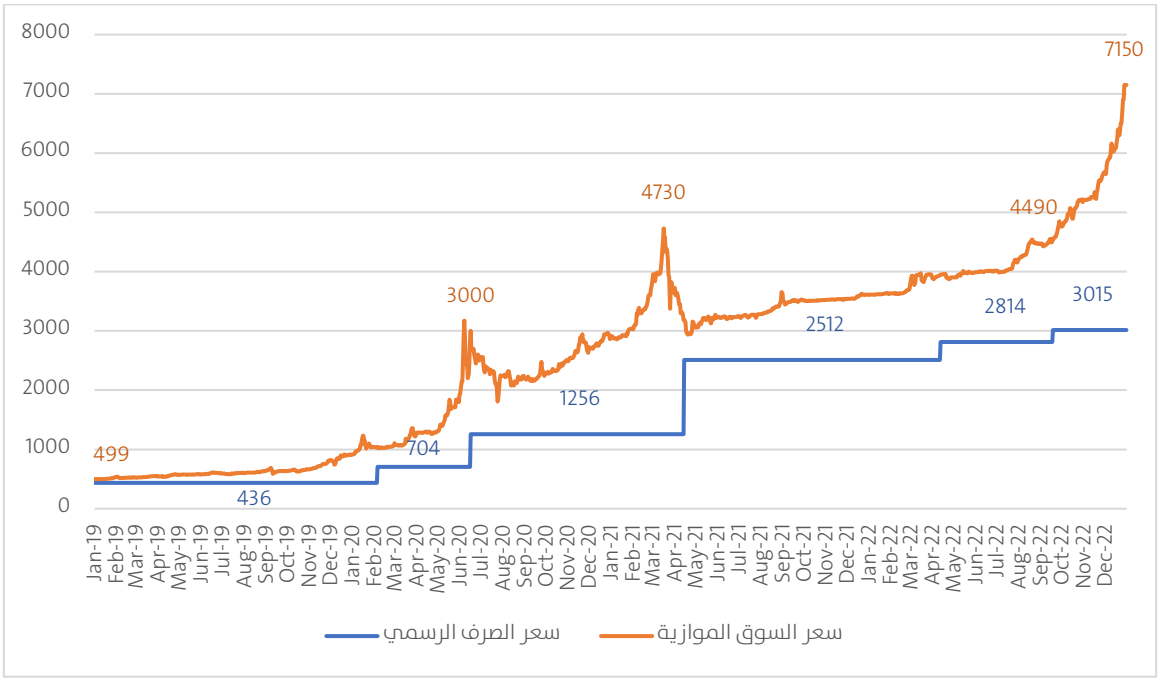

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاعتماد على نشرات مصرف سوريا المركزي بالنسبة للسعر الرسمي.

3.3.4 ارتفاع معدلات البطالة

انعكس التدهور الاقتصادي في استمرار معدلات البطالة الهائلة والتي ارتفعت في السنتين الأخيرتين لتصل إلى 43 بالمئة، مما شل قدرة الأفراد على المشاركة في النشاط الاقتصادي. ترافق ذلك مع فقدان الكثيرين لفرص التعليم التدريب والتأهيل، مما أثر سلباً على رأس المال البشري كماً ونوعاً. ودفع التوسع في الأنشطة العسكرية والأمنية إلى استقطاب شرائح كبيرة خاصة من الشباب للانخراط في النزاع بشكل مباشر، ويضاف إلى ذلك الاتجاه للعمل في الأنشطة غير المشروعة مثل التهريب وتجارة المخدرات. وغابت ظروف العمل اللائق خلال النزاع خصوصاً مع ندرة الفرص، والحاجة الماسة للعمل، والسياسات الممنهجة لاستغلال الأفراد والموارد، حيث سادت المحسوبيات والتضييق الأمني على الراغبين في العمل، وانتشر التمييز بين الأفراد على أسس سياسية وجندرية واجتماعية؛ في الوقت الذي تدهورت فيه الأجور الحقيقية، وغابت الحماية الاجتماعية، وانتشرت عمالة الأطفال في ظل بيئة غير مستقرة وغير آمنة.

وسجّل إجمالي العمالة انخفاضاً حاداً في أثناء النزاع من 5.184 مليون عامل في عام 2011 إلى 2.568 مليون عامل في عام 2016، وارتفع تدريجياً إلى 3.058 مليون عامل في عام 2019. وارتفع معدل البطالة من 14.9 بالمئة في عام 2011 إلى 51.8 بالمئة في عام 2016، وانخفض تدريجياً إلى 42.3 بالمئة في عام 2019 ثم ارتفعت إلى 42.9 بالمئة في عام 2022.[23] ومقارنة بالسيناريو الاستمراري، فقد سوق العمل 3.7 مليون فرصة عمل، ورفعت الخسارة الضخمة لفرص العمل نسبة الإعالة الاقتصادية من 4.13 شخص لكل مشتغل في عام 2010 إلى 6.4 شخص في عام 2019.

الشكل (14): معدل البطالة في سوريا خلال الفترة (2010-2022)

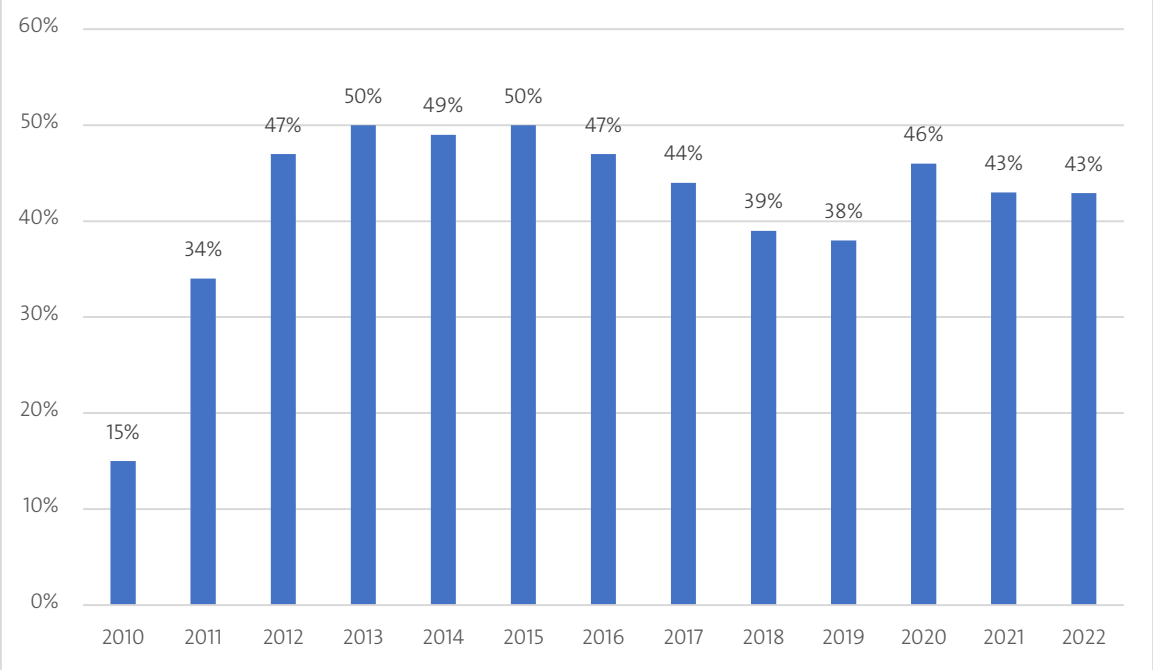

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2023.

[23] المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). آثار الزلزال في سوريا المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع.

3.4 المحور البيئي

(مرتبط بالأهداف 13 و 14 و 15)

ساهم النزاع بدرجات تلوث وهدر للموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق، وكان نتيجة سياسات قوى الأمر الواقع العسكرية، أو ما فرضوه على سكان المناطق من آليات تأقلم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وكان التدهور البيئي أحد جوانب الظلم أثناء النزاع، فكمية الأسلحة المستخدمة ونوعيتها شكلت تهديداً بيئياً خطيراً للأراضي الزراعية، إذ تسبّبت المواد السامة في تلوث التربة مما يؤثر سلباً على جودة الأراضي الزراعية وقابليتها للزراعة والإنتاج. وأدّى النزاع إلى هدر العديد من الموارد الطبيعية، مثل الغابات، والموارد المائية نتيجة التدمير أو سوء الاستخدام، مثل قطع الأشجار للتدفئة أو حفر الآبار الارتوازية بطرق غير مستدامة، وتؤثّر عوامل الهدر والتلوث على الإمكانات طويلة المدى لاستدامة البيئة وتنشئ حالة من الظلم الذي يطال الأجيال المستقبلية (جعفر، 2021)[24]. تُظهر دراسة جديدة أجراها PAX استناداً إلى تحليل الأقمار الصناعية والأبحاث مفتوحة المصدر، التأثير المدمر الذي خلفه اثنا عشر عامًا من الحرب على الغابات والبساتين في سوريا، حيث تم قطع أكثر من ثلث الغابات. وتظهر النتائج أن إزالة الغابات تؤثر بالفعل على حياة المدنيين وسبل عيشهم ولها عواقب طويلة المدى على القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتعتبر الصراع المسلح المحرك الهائل لتدمير الموارد الطبيعية (PAX, 2023).[25] كما يؤدي عدم الحصول على الكهرباء والوقود إلى قطع الأشجار على نطاق واسع لأغراض التدفئة والطهي، في حين يساهم النزوح والقتال العنيف في فقدان المزيد من الغابات (المسح الاقتصادي الاجتماعي، PAX؛ 2022، SCPR، 2023). ومن المرجح أن تشكل ملايين الأطنان من الركام مخاطر كبيرة على البيئة المحلية، وكذلك الجهود المبذولة لاستخراج الموارد الطبيعية للأسمنت المستخدم لإعادة إعمار المناطق الحضرية، كما أظهرت التجارب السابقة في لبنان والعراق.[26]

وتواجه سوريا تهديدات مستقبلية رئيسية على الصعيد البيئي أهمها: 1) الجفاف والحرائق، 2) أضرار الزلزال (الآثار البيئية على المدى القصير والمتوسط)، و 3) التغيير المناخي.

3.4.1 الجفاف والحرائق

عانت سوريا من جفاف شديد وطويل الأمد وتفاقم العجز المائي بسبب ظروف الجفاف خلال موسم الأمطار، وكذلك بسبب الارتفاع الكبير في درجات الحرارة. وقد تم الإبلاغ عن الجفاف الشديد في العديد من المناطق بعد أشهر متتالية من قلة هطول الأمطار خلال الفترة الرطبة 11 من تشرين الأول 2021 إلى أيار 2022. وقد ازداد العجز المائي بسبب المناخ الأكثر جفافاً من المتوسط في موسمي الأمطار لعامي 2021 و 2022 وزيادة التبخر المرتبط بدرجات حرارة الهواء الأعلى من المعتاد خلال موسم الصيف الحار من شهر تموز إلى شهر أيلول 2023. ووفقاً لمؤشر صحة الغطاء النباتي (VHI)، فقد تدهور الغطاء النباتي منذ نيسان 2022، وكان هناك اشتداد في الجفاف في معظم أنحاء سوريا. وكان الوضع في الأسبوع الأول من تشرين الأول 2022 أسوأ مما كان عليه في نفس الفترة من عام 2021، وتسود فئات الجفاف شديدة الخطورة الثالثة والرابعة من مؤشر (VHI) في مناطق واسعة من البلاد.[27]

[24] Gaafar, R. (2021). The Environmental Impact of Syria's Conflict: A Preliminary Survey of Issues, Arab Reform Initiative

[25] PAX. (2023). Axed & Burned: How Conflict-caused Deforestation Impacts Environmental, Socio-economic and Climate Resilience in Syria,

[26] Planetary Security Initiative (PSI). (2019). In Syria, the Environmental Toll of War Beginning to Emerge.

[27] OCHA (2022). Syrian Arab Republic: 2023 Humanitarian Needs Overview.

كما اندلعت حرائق متعددة في المناطق الساحلية والوسطى في سوريا خلال السنوات السابقة. وتعزى أسباب اندلاعها إلى الرياح الشرقية الدافئة التي تنشط خلال فصل الصيف في سوريا، والأعشاب الجافة التي تحترق بسرعة في الوقت الذي تقل فيه نسبة رطوبة الأشجار خلال فصل الصيف، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة. كما لا يُستبعد أن تكون هذه الحرائق ناجمة عن أنشطة بشرية[28].

ووقعت معظم الحرائق خلال العام 2023 في مناطق جبلية نائية وعرة (اللاذقية، حمص، حماة، وطرطوس)، وأدت شدة وحجم حرائق الغابات في بعض المناطق إلى تغيير أنظمة المناخ فيها، مما أدى إلى توليد سحب ركامية حرارية، واحتجاز الحرارة، وتوليد رياح قوية، أدى بدوره إلى إشعال المزيد من الحرائق. وساعدت الرياح العاتية أيضًا على انتشار حرائق الغابات، حيث قفزت بعض الحرائق فوق الطرق السريعة والطرق، وأدت إلى أضرار مادية وبيئية، وقد أحرقت عدد من منازل السكان، إضافة إلى حرق المحاصيل الزراعية التي يعتمدون عليها كمصدر أساسي لعيشهم، إضافة إلى حرق جزء كبير من الغطاء النباتي والغابات، والمحميات الطبيعية.[29]

3.4.2 أضرار الزلزال

أدى الزلزال الذي ضرب تركيا وشمال سوريا في شباط / فبراير 2023 إلى وقوع آلاف الضحايا بين السوريين في المناطق المتضررة بلغ عددهم 10659 شخصاً (4267 منهم في تركيا)، فيما بلغ عدد ضحايا الزلزال داخل سوريا 6392 ضحية و 11829 إصابة. وقد تركز الأثر الأكبر للزلزال في مناطق شمالي غربي سوريا، خاصة في محافظة إدلب، إذ بلغ عدد الوفيات 2985 ضحية. كما أدى إلى نزوح أكثر من 170 ألف شخص، وقد انضم جزء كبير من نازحي الزلزال إلى مخيمات الإيواء، التي كانت قائمة أصلاً، وأنشئت مخيمات جديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين الجدد.

وأدى الزلزال إلى تأثر القطاع الصحي المتهالك أصلاً، نتيجة النزاع المديد، وعجز النظام الصحي، عند حدوث الزلزال، عن تلبية الاحتياجات المتزايدة، لإنقاذ المصابين والمتضررين في مختلف المناطق. كما أظهرت تقارير متابعة الأمراض المنقولة تزايد حالات الكوليرا والإسهال الحاد والأمراض التنفسية في مختلف المناطق. وتأثرت كذلك عملية التعليم في المناطق التي تعرضت للزلزال، نتيجة تعرض عدد من المدارس للدمار أو الضرر المادي أو تحولها إلى مركز لإيواء المتضررين.

وبلغت نسبة الخسائر في مخزون رأس المال وثروة الأسر من الأثاث والتجهيزات 0.8 بالمئة، على المستوى الوطني، وتركزت في إدلب 6.9 بالمئة وحلب 2.1 بالمئة، بينما بلغت في اللاذقية 6 بالألف وفي حماة 3 بالألف. وتشكل هذه الخسائر من الثروة المتراكمة ضرراً فادحاً للاقتصاد، على المستوى الوطني بوجه عام، وعلى المناطق المتضررة بوجه خاص، وسوف تحتاج هذه المناطق إلى سنوات طويلة لتعويض الخسائر.

قدر المركز السوري قيمة استبدال مخزون رأس المال والأثاث بنحو 2.23 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية. بينما قدر خسائر الناتج المحلي الإجمالي في سوريا نتيجة الزلزال بحوالي 3.62 مليار دولار أمريكي؛ وبإضافة خسائر رأس المال تصبح الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة 5.85 مليار دولار أمريكي. وتشكل الخسائر المباشرة للزلزال نحو

[28] IFRC. (2023). Syria Wild Fire 2023 - DREF operation (MDRSY010)

[29] Op. Cit.

33 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، ما يظهر الأثر النسبي الكبير للزلزال، في ظل الحالة الكارثية للاقتصاد نتيجة 12 سنة من النزاع.[30]

الشكل (15): خسائر مخزون رأس المال المقدرة في المحافظات التي تعرضت للزلزال في سوريا (ألف دولار)

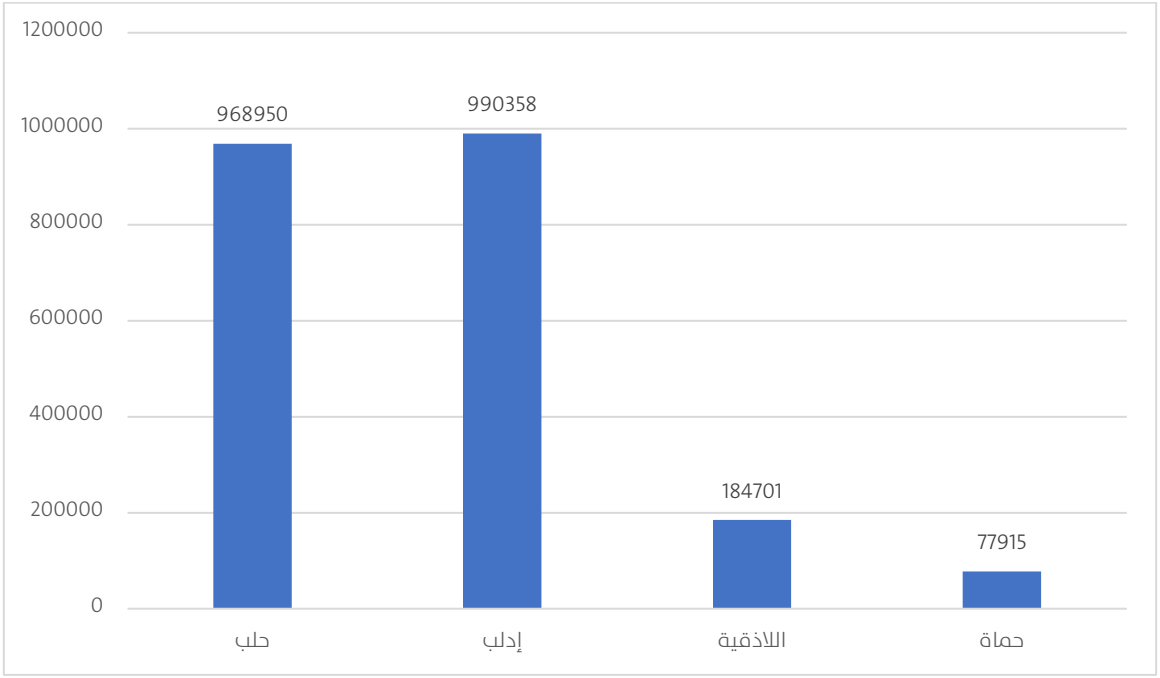

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). آثار الزلزال في سوريا المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع.

3.4.3 التغير المناخي

لقد أدى التغير المناخي إلى تقليص مساحات المراعي في الجنوب السوري بوتيرة مثيرة للقلق بسبب الآثار الناجمة عن درجات الحرارة المرتفعة. وأدت الحرارة ونقص الأمطار، بالإضافة إلى التأثير المدمر للصراع طويل الأمد في المنطقة، إلى خروج العديد من محطات ضخ المياه عن الخدمة أو أصبح العديد منها غير آمن من حيث الوصول إليها وبالتالي خرجت عن الخدمة.[31]

[30] المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). آثار الزلزال في سوريا المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع.

[31] IFRC. (2023). South Syria Droughts 2023 - DREF operation (MDRSY011)

4. الخلاصة

إن المسار التنموي لسوريا خلال النزاع يشير إلى خسارة أكثر من خمسة عقود من التنمية، وتتجسد هذه الخسائر في الجوانب المختلفة للتنمية سياسياً، واجتماعياً واقتصادياً وبيئياً. وقدم هذا التقرير بعض الأدلة على هذا الانهيار الكبير المستمر في ظل النزاع. مقارنة مع الاستعراض الحكومي الذي يعاني من اختلالات منهجية في القياس والتحيز في اختيار الأدلة أو نطاقها المكاني والزماني.

والأخطر في حالة التنمية في سوريا هو تشكل منظومات سياسية واجتماعية واقتصادية متمركزة حول النزاع ومدمرة لمقومات التنمية. هذه المنظومات بما فيها الطغيان السياسي وهيمنة القوى العسكرية والأمنية واقتصاديات النزاع والتشظي المجتمعي واستباحة القوى الخارجية للسيادة والموارد وترسيخ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتشويه المؤسسات العامة، تقود إلى استمرار "التنمية العكسية" وبالتالي الافتراق عن مسار 2030 بشكل جذري. ولم ينجح الاستعراض الحكومي من تشخيص جذور وديناميكيات النزاع واستمر في التركيز على العقوبات الخارجية والإرهاب متجاهلاً الدور المركزي للسلطة السورية في النزاع وخسارة فرص التنمية لأجيال قادمة.

إن التشخيص الموضوعي لمخرجات وديناميكيات التنمية هو محطة رئيسية لتطوير مسار تجاوز النزاع بمشاركة مجتمعية واسعة، وبما يسهم في مواجهة مقومات النزاع والاستثمار في محركات التنمية القائمة على العدالة والاستدامة والسلام والازدهار. ولا يمكن أن يتم ذلك دون حشد الجهود نحو حل سياسي عادل ومستدام.

المراجع

باللغة العربية

- البنك الدولي. (2022). مؤشرات الحوكمة العالمية.
- اليوم التالي. (2022). آليات الاستغلال: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع.
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان. (2023). في الذكرى الثانية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي: الانتقال السياسي الديمقراطي المطلب الأساسي للحراك الشعبي منذ 12 عاماً.
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان. (2023). التقرير السنوي: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2022.
- المبادرة النسوية الأورو متوسطية. (2021). الأجندة المشتركة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات باعتباره عائقاً أساسياً أمام مشاركة المرأة في سوريا.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). آثار الزلزال في سويا المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). الأمل المحاصر: أصوات اليافعين واليافعات وآراؤهم بالتعليم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثناء النزاع السوري.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا- المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). العدالة لتجاوز النزاع في سوريا.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العدد 1.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسييس الهويات في سوريا.

باللغة الإنكليزية

- Gaafar, R. (2021). The Environmental Impact of Syria's Conflict: A Preliminary Survey of Issues, Arab Reform Initiative
- IFRC. (2023). South Syria Droughts 2023 - DREF operation (MDRSY011)
- IFRC. (2023). Syria Wild Fire 2023 - DREF operation (MDRSY010)
- OCHA (2022). Syrian Arab Republic: 2023 Humanitarian Needs Overview
- PAX (2023). Axed & Burned: How Conflict-caused Deforestation Impacts Environmental, Socio-economic and Climate Resilience in Syria.
- Planetary Security Initiative (PSI). (2019). In Syria, the Environmental Toll of War Beginning to Emerge.
- Syrian Center for Policy Research. (2023). The devastating Right to Health during Syrian Conflict.
- United Nations. (2020). SYRIA: Voluntary National Review 2020.
- UNHCR. (2023). The Operational Data Portal (ODP).

SCPR-syria.org
info@scpr-syria.org